تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس – حفظه الله –
والرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا حسناء

المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء البيئة

"دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة والتنمية المستدامة"

3-2 أكتوبر 2019

(الرباط, المملكة المغربية)

مشروع استراتيجية تفعيل دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture
Kingdom of Saudi Arabia المملكة العربية السعودية

الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة
The General Authority Of Meteorology and Environmental Protection

ISESCO إيسيسكو

الوثيقة رقم 3.1

الفهرس

تقديم: بين يدي الاستراتيجية 7

أولاً: الخلفيات والتجارب الداعمة لمشروع الاستراتيجية 10

1. الخلفية التاريخية لمشروع الاستراتيجية في العمل البيئي الإسلامي المشترك 10

• المنتدى العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي، جدة 2000 10

• بيان المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، وتنفيذ الأجندة 21. الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة، جدة، 2002 10

• وثيقة الإيسيسكو لمؤتمر جوهانسبورغ 2002، تحت عنوان: «العالم الإسلامي والتنمية المستدامة، الخصوصيات والتحديات والالتزامات» 11

• تعهدات جدة للتنمية المستدامة 2006، وتأسيس المكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة 11

• مشروع المركز الإسلامي للمعلومات البيئية، والأكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة 12

• إعلان تونس حول «تعزيز جهود العالم الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة» 13

• الإعلان الإسلامي حول التنمية المستدامة في إطار مشاركة العالم الإسلامي في قمة ريو + 20 13

• الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي: جدة -2002 آستانا 2012 - الرباط 2015 13

• الإعلان الإسلامي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة في COP21، باريس 2015 14

• جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية في العالم الإسلامي 2015 14

• إعلان الرباط حول حماية البيئة والتنمية المستدامة 2017 15

• برامج الخطط الثلاثية للإيسيسكو في مجال البيئة والتنمية المستدامة 15

2. الخلفية المباشرة لمشروع الاستراتيجية على الصعيد الإسلامي والدولي 15

• مشاركة الإيسيسكو في صياغة الإعلان الإسلامي حول التغيرات المناخية 2015 15

• مشاركة الإيسيسكو في بيان «كوب 22» للأديان حول التغير المناخي 2016 17

• مشاركة الإيسيسكو في كوب 23: دعوة متعددة الأديان لأنماط الحياة المستدامة، 2017 17

• مشاركة الإيسيسكو في أنشطة الفاتيكان حول البيئة بعد البيان البابوي «بيتنا المشترك» (Laudato si) 2016 17

• صدور استراتيجية الأمم المتحدة للبيئة للشراكة مع المنظمات ذات الطابع الديني 2018 17

• مشاركة الإيسيسكو في انطلاق مبادرة الأمم المتحدة «الإيمان من أجل الأرض» في الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة (نيروبي، 2019) 18

• أنشطة الإيسيسكو المختلفة في الحوار الحضاري والعمل البيئي بين الأديان والثقافات 18

3. الخلفية الراهنة لمشروع الاستراتيجية: وثيقة مكة المكرمة، ماي 2019 18

ثانياً: الأهداف والتعاريف 21
1. الأهداف 21
• المهمة 21
• الرؤية 21
• الأهداف 21
2. التعاريف 21
• البيئة 21
• التنمية المستدامة 22
• الأخلاقيات البيئية 22
• البصمة البيئية 22
• الثقافة 22
• المنظمات القائمة على الممارسات الدينية 22
ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة والتحديات البيئية في العالم الإسلامي 24
تقديم 24
1. التغير المناخي 25
2. التنوع البيولوجي 26
3. التصحر وقضايا المياه 27
4. الفقر 28
5. الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة 29
6. الطاقة 29
7. السياحة المستدامة 30
8. النقل المستدام 30
9. الصحة والسكان 30
10. المحيطات والبحار 31
11. التعدين 31
12. الاستهلاك والإنتاج المستدامان 31
13. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة 31

رابعاً: الثقافة والدين والبيئة وأهداف التنمية المستدامة 33
1. الدين والبيئة 33
2. الثقافة والبيئة 35
3. أهداف التنمية المستدامة 35

خامساً: المؤسسات ذات الطابع الديني وأفضل الممارسات في العالم الإسلامي 38
1. القرآن الكريم 38
2. السنة النبوية 39
3. المساجد 40
4. العلماء 40
5. الحج 41
6. التمويل، الزكاة والوقف والمؤسسات الخيرية 41
7. نماذج للممارسات الفضلى في العالم الإسلامي 42

سادساً: نحو وضع استراتيجية حول تفعيل دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي 44
1. موقع المشروع ضمن استراتيجيات الإيسيسكو والمؤتمرات الإسلامية لوزراء البيئة 44
2. مشروع استراتيجية تفعيل دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي 45
أ) مقدمة : الأهداف والمضامين 45
ب) تحسين الإجراءات ذات البعد الديني على المستوى الوطني 46
1. العلماء والدعاة والخطباء: فتاوى، خطب خضراء، وغيرها ....: 46
2. التربية البيئية في المدارس القرآنية 46
3. بناء القدرات للأئمة والمرشدين 46
4. العمل الأكاديمي والبحث على المستوى الجامعي 46
5. الإعلام البيئي القائم على الخطاب الديني 47
6. تشجيع المنظمات غير الحكومية من خلال الأعمال الدينية 47
7. المساجد الخضراء والحج الأخضر 47
8. التمويل الإسلامي وتيسير المشروعات الصغيرة 48
9. تحسين الأوقاف لحماية البيئة والتنمية المستدامة 48
10. الزكاة ، الإنفاق ، والصدقة 48
11. ممارسات الديانات الأخرى على المستوى الوطني 49

12. الثقافات المحلية وإجراءات حماية البيئة 49
13. الشبكات الوطنية وتبادل أفضل الممارسات 49
14. تخصيص جوائز لأفضل الممارسات القائمة على أساس ديني 49

ج. الإجراءات المؤسسية على المستوى الإسلامي و الدولي 50

1. الانفتاح على المنظمات الدولية والتشريعات البيئية العالمية 50
2. الحوار بين المؤسسات القائمة على أساس ديني في العالم الإسلامي 50
3. حوار الأديان (المنظور الإسلامي والقواسم المشتركة) 50
4. دليل مبادئ توجيهية لتفعيل العمل المشترك القائم على أساس ديني 50
5. التعاون في بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات 50
6. الشبكة الإسلامية للعمل البيئي والتنمية المستدامة 51

خاتمة 52

تقديم: بين يدي الاستراتيجية:

ترسم تعرف الإنسانية اليوم، سواء في محافل البحث العلمي أو المؤسسات التنموية، أو المنظمات الأهلية أو الدولية، توجّها قوياً نحو مخاطبة منظومة الثقافات والديانات السماوية والمعتقدات المحلية مسائلةً إياها عن أي مساهمة ممكنة للعوامل الثقافية والدينية في تحسين التعامل اليومي والاستراتيجي مع الإشكالات البيئية، وإرجاع العلاقة العضوية بين الإنسان والبيئة إلى وضعها الطبيعي. ولقد تجسّد هذا التوجه الجديد لعلوم البيئة البشرية في جعل ثقافة الإنسان وتصرفاته ونظرته للكون عنصرا محوريا في كل التناولات لموضوع البيئة أمام تعدد أسباب ومصادر النفايات وأسباب التلوث، والحاجة لترشيد استعمال المياه واستهلاك الموارد الطبيعية للكوكب بصفة عامة، وما ينتج عن كل ذلك من ارتفاع مظاهر المرض والفقر والهجرة والنزاعات حول الموارد، وانهيار توازنات النظم البيئية والاجتماعية والثقافية، وضعف الصلة بروح المعتقدات الدينية الماسكة بالنوع البشري إلى رشده في عمارة الأرض والحفاظ على مواردها.

وإن أي كلام عن النظم البيئية، لا بد أن يعتبر كل ما يسخِره الإنسان من حوله جزءً من البيئة، بما في ذلك عنصر الإنسان نفسه، بما له من ملكات فطرية وبما أوتي من علم، وبما حدد لنفسه من حاجات حسب معتقده ونظرته لمسؤوليته في الكون. والملاحظ أن القضية البيئية تزداد توسعاً لتشمل مختلف نواحي الحياة البشرية الجماعية والفردية، حتى تتطابق تلقائيا مع مسؤولية الإنسان وأفعاله في كل لحظات حياته، في البيت والشارع والمصنع والإدارة والمنتزه، وفي كل مكان يسعى فيه فوق الأرض أو في طبقات الجو أو في أعماق البحار.

لقد سمح التقدم العلمي والتقني اليوم بمعرفة كنه البيئة وتفاعلاتها بين عالم الأحياء والمادة ونبه إلى الأضرار المحتملة لأي نشاط بشري في الصناعة والسياحة والزراعة وغير ذلك على البيئة في البر والبحر والجو على السواء، ثم تولدت عن ذلك منظومات تشريعية ومؤسساتية لتأطير العمران البشري للأرض وتخفيف آثاره على بيئتها، وعلى رأسها قوانين التقييم البيئي للمشاريع قبل الترخيص بإنجازها. ومع ذلك ظلت معالم التدهور البيئي في تفاقم رغم كثرة المؤسسات، وصرامة القوانين، ووضوح الحقائق العلمية.

وبهذا انتقل الاهتمام البيئي من مرحلة علم التبيؤ أو «الإيكولوجيا» في القرن التاسع عشر، والذي ركز على العلاقات بين الكائنات الحية ومحيطها، إلى علم البيئة الذي اهتم بالمحيط الحيوي بكل مكوناته، واضعاً الإنسان في صلب القضية البيئية. واليوم يجد الإنسان نفسه أمام مسؤولية اقتحام عقبة التحول الإيكولوجي، بعد أن علم شبكة العلاقات البيئية في المحيط الذي يعيش فيه، وذاق تقلبات توازناته في تغيراته المناخية، وتناقص موارده، وتلوث مكوناته.

إن الهاجس البيئي انتقل اليوم بقوة إلى برامج الإعلام والتعليم، وإلى الوعود الانتخابية والإعلانات التجارية، وصار يعمر مع تطبيق بنود قمم الأرض الخاصة به، وأهداف التنمية المستدامة، أغلب نواحي الاستخلاف في الوجود البشري، بل صار يحكم نزاعات حدودية بين الدول، الشيء الذي يرفع من مستوى المسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي في مراجعة المفاهيم، وتبسيط الحوافز، وتدليل العقبات، وتدبير الخلافات، وحشد الإمكانات التكنولوجية والقانونية والبيداغوجية الضرورية لاستيعابه.

إنها بحق صحوة بيئية إنسانية عالمية، لا يحقّ لأحد أن يتخلف عنها أمام تقدم العلم بكنه الظواهر الطبيعية، وخفايا العلاقات بين المادة وعالم الأحياء، وأثر النشاط البشري على توازنات النظم البيئية، في مجال الصناعة والسياحة والزراعة والتوسع العمراني ومصادر الطاقة والمياه وغير ذلك.

لقد كانت نبرة هذه الصحوة في البداية بيئة طبيعية، فصارت بيئة عمرانية، ثم صارت بيئة اجتماعية واقتصادية، ثم بيئة تشريعية ومؤسساتية، ثم صارت بيئة ثقافية، ويتأكد لنا اليوم أنها لن تقف حتى تمتزج بالبعد التربوي العقدي الذي تتطابق فيه أعمال الإنسان وتصوراته عن الكون والحياة والوجود كله. وإن تعدد الرؤى الدينية والثقافية والتربوية أمام الأزمة البيئية المعاصرة، وما واكبها من منظمات وجمعيات ومؤسسات وطنية ودولية تهتم بالبيئة والتنمية المستدامة، يفرض على المهتمين من كل الثقافات والمعتقدات توضيح الصورة من وجهة نظر علمية واقعية، ومن منظور تربوي منسجم ينبني على التصور السليم للكون وللوجود الإنساني ومشاكله.

وإذا كانت التربية الدينية تروم إخراج الفرد النموذج الذي تتحقق فيه أوصاف محددة، تخدم مشروعا مجتمعيا وتنمويا معيناً، تحكمه منظومة أخلاق وقيم مؤسسة على رؤىً علمية وثقافية وعقدية معينة، تفسر رؤيته لنفسه وللكون من حوله، وللغرض من وجوده أصلاً، فإنها أي التربية، تصير أخطر قضية ظلّ يواجهها استخلاف الإنسان في البيئة الكونية منذ البداية. ولهذا نجد أن المسؤولية البيئية في التصور الإسلامي، فردية بالأساس، تنطلق من الفرد أولاً وتتعداه إلى البعد الأسري، ثم إلى الحي أو العشيرة أو المجتمع البشري المحلي ثم القُطري، وهكذا حتى تشمل المسؤولية أطراف الكون المسخر بدون استثناء.

وينبني هذا المنهج التربوي على واجب اكتساب العلم المادي الكوني أولاً، والبحث العلمي في مكونات البيئة لاستكشاف توازناتها، وعلى الهدي الإلهي ثانياً، المتضمن للأمر والنهي في البيئة والحساب والجزاء على العمل في البيئة، ومفاهيم وقيم الصلاح والفساد في هذه الأرض.

وقياماً بالواجب الديني والحضاري في هذا المجال، تتشرف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ بأن تصدر استراتيجية تؤطر العمل البيئي المشترك في العالم الإسلامي من الزاوية الدينية والثقافية، في واحدة من أهم القضايا الإنسانية الكونية المرتبطة بالتدبير المستدام للنظم البيئية لكوكب الأرض. تلكم الأرض التي تعد كنف الوجود البشري كله، ومطيّة حاجاته، ومهد معتقداته وآثاره، وموئل سعيه لدنياه وآخرته، وهي كذلك مسرح خلافته، ومستودع حضارته وآماله، ومتحف معارفه وتجاربه، وساحة حربه وسلمه، ورصيد رزقه من السماء والأرض، يتوارثه أبا عن جدّ، وجيلا عن جيل، من آدم عليه السلام إلى يوم القيامة.

إن استراتيجية الإيسيسكو في العمل البيئي المشترك، من مختلف زواياه التقنية والدينية والثقافية، تنطلق من كونه قاسماً مشتركاً إنسانياً في أسبابه ووسائله وغاياته، يتجاوز حدود العرق والثقافة، أو الوطن والمعتقد. ونحن نرى اليوم جميعاً، أن قضايا البيئة والتنمية المستدامة قد تصدّرت اهتمامات النوع البشري في عصرنا الحاضر، حيث توزع هاجس تشخيص أسباب الأزمة البيئية وحلولها بين الأبعاد التربوية والعلمية والتكنولوجية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بشكل عام. وتم تبعاً لذلك، الربط المنهجي في الاستراتيجيات التنموية بين ضرورات الحفاظ على البيئة والحاجة لتحقيق التنمية، وتولدت عنه مؤشرات لتقييم الآثار البيئية للمشاريع، وسبل الرفع من الأداء البيئي للسياسات القطاعية، سواء في التعليم والتربية أو في الإنتاج والتنمية. وتأتي اليوم أهداف التنمية المستدامة 2030، كبادرة مستقبلية للتحصن الفردي والجماعي أمام أزمات الطاقة، والتغيرات المناخية، وانقراض الأنواع، ونضوب الموارد الطبيعية، وغير ذلك مما يعتري مكونات المحيط البيئي في البر والبحر وفي أعالي الفضاء.

ووفقاً للعديد من المؤلفين وصناع القرار والزعماء الدينيين في العديد من المجتمعات في كافة أنحاء العالم، يعد الدين من أهم السبل الكفيلة بتفسير وجهات النظر والمواقف والسلوكيات السائدة

لدى بني البشر، ولاسيما ما يتعلق منها بقضايا رئيسة من قبيل التحولات الاجتماعية والتغير المناخي. وبالفعل فإن غالبية الناس في العالم يؤمنون إلى حد ما بأهمية بعض التقاليد والقيم الدينية في هذا المجال، بل يذهب بعضهم إلى حد التصريح بأن الدين يحث على ثقافة للرعاية والعناية أكثر استدامة من ثقافة الرأسمالية المبنية على الاستهلاك. ذلك أن الطبيعة محترمة وفقا للعديد من الأديان، بل تحظى بقيمة عظيمة، وهو ما يحتم اعتقاد ضرورة توفير الرعاية اللازمة لها.

وقد تأسس عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال العقد الماضي على حقيقة مفادها أنه من الأهمية بمكان «الاستفادة من مرونة هذه المعتقدات في التصدي للتغير المناخي والحفاظ على الطاقة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وإعادة التحريج، من بين أمور أخرى، بالتعاون مع أبرز الشركاء في المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، ذلك أن هذه المعتقدات تضطلع بدور كبير في التنمية المستدامة. وينضم أعضاء الجماعات الدينية إلى تحالف أوسع من العلماء وصانعي السياسات، والمنظمات غير الحكومية للتأثير على اتجاه التغيرات الاجتماعية والبيئية. وما انفك العلماء الذين يمثلون كافة الأديان والملل يدلون بدلوهم مؤخراً حول قضية التغيرات المناخية، بجانب ما تقوم به المنظمات الأهلية التي تجمع مختلف الطوائف، والتي أضحت بمثابة منتديات لحشد الجهود وتضافرها لحماية البيئة.

وفي هذا السياق، تسعى هذه الوثيقة إلى جمع معالم أهم الخطوات العملية للعمل الميداني لتنفيذ إستراتيجية مشتركة للعالم الإسلامي، تساهم في تفعيل العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: الخلفيات والتجارب الداعمة لمشروع الاستراتيجية

1. الخلفية التاريخية لمشروع الاستراتيجية في العمل البيئي الإسلامي المشترك

حرصت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ منذ تأسيسها على دعم العمل المشترك في الحفاظ على البيئة وحماية الحياة على كوكب الأرض، والاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، وتعزيز التضامن الدولي لمساعدة مختلف البلدان على تحقيق التنمية والرخاء لشعوبها. وقد ركزت الإيسيسكو في جميع أنشطتها على إبراز المنهج الإسلامي الذي يدعو إلى الحفاظ على كرامة الإنسان وتحقيق الغاية من الاستخلاف في الأرض بالعمل الصالح والمنتج الذي يشكل الدعامة الأساس للتنمية المستدامة، وعلى ترسيخ قيم التكافل الاجتماعي والسعي لتحقيق الرفاه لأجيال الحاضر والمستقبل. ونستحضر هنا بعض المحطات الأساس في العمل البيئي المشترك بين دول العالم الإسلامي.

- **المنتدى العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي، جدة 2000.**

لقد اكتسبت تعهدات الإيسيسكو في مجال العمل البيئي المشترك مزيداً من الزخم من أجل تحقيق أجندة التنمية المستدامة قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي ريو +10 للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ، بجنوب إفريقيا، عام 2002، حيث عقد المنتدى العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي سنة 2000، في جدة، بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين، إذ التأم فيه مسؤولون وخبراء من مختلف مناطق العالم لمناقشة سبل إيجاد فضاء إسلامي للتعاون وتوحيد المواقف في ما يتعلق بموضوع حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شكل هذا المنتدى الخطوة الأولى لانطلاق الاهتمام السياسي بموضوع التعاون الإسلامي في مجال البيئة والتنمية المستدامة، حيث أوصى المشاركون بتبني بيان جدة حول التنمية المستدامة، باعتبارها إطاراً للعمل البيئي على مستوى البلدان الإسلامية. كما أوصوا بالتنسيق مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية لإعداد برنامج عمل يقدم إلى قمة الأرض في جوهانسبورغ كوجهة نظر للبلدان الإسلامية بشأن البيئة والتنمية. وقد عرفت تلك الفترة أيضاً صدور مقررات منتدى عمان الدولي حول البيئة والتنمية المستدامة، مسقط 2001، وإعلان طهران حول الأديان والحضارات والبيئة 2001، وإعلان أبوظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي 2001.

- **بيان المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، وتنفيذ الأجندة 21. الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة، جدة، 2002.**

يعد المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، الذي عقد في جدة، بالمملكة العربية السعودية في يونيو 2002، من المحطات البارزة في عملية تجسيد العمل المشترك بين كافة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وشكل هذا المؤتمر مناسبة أمام الدول الأعضاء للتأكيد على مفهوم التنمية المستدامة، وتعزيز الجهود بغية تقديم موقف موحد في القمة العالمية للتنمية المستدامة في 2002 في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا. موقف يبرز انخراط الدول الأعضاء في الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة الإشكالات البيئية، ويقترح حلولا نابعة من الموروث الثقافي والحضاري للأمة الإسلامية، كرؤية شاملة ومتزنة وعميقة ومستوعبة للقضايا البيئية في مختلف تجلياتها، والتي تشغل البشرية اليوم، وهي رؤية نابعة من رصيد زاخر بالقيم الإنسانية التي تعزز وتغني المفاهيم الدولية المعاصرة حول البيئة والتنمية المستدامة. وفضلاً عن ذلك، دعا المؤتمر الدول التي لم تصادق على بعض الاتفاقيات الدولية إلى الإسراع بالتصديق عليها. وهكذا، فقد تميّزت الدورة الأولى لهذا المؤتمر بإصدار توصيات ووثائق في غاية الأهمية، مثل الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي، والإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة، والتحديات البيئية في العالم الإسلامي، علاوة على

البيان الختامي. وقد أُقر المؤتمر كلاً من الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي والإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة، باعتبارهما وثيقتين مرجعيتين للقمة العالمية حول التنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبورغ في أغسطس 2002.

- **وثيقة الإيسيسكو لمؤتمر جوهانسبورغ 2002، تحت عنوان : «العالم الإسلامي والتنمية المستدامة، الخصوصيات والتحديات والالتزامات».**

أعدت الإيسيسكو لمؤتمر جوهانسبورغ 2002 وثيقة بعنوان "العالم الإسلامي والتنمية المستدامة: الخصوصيات والتحديات والالتزامات» التي تعكس منظور الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وركزت هذه الوثيقة على الدعوة إلى إيجاد نظام عالمي عادل، وتعزيز دور وكالات الأمم المتحدة، وإيجاد المناخ الملائم لتكوين شراكات حقيقية، وإنشاء نظام عادل للتجارة العالمية يحل محل نظام الديون الذي بات يستنزف خيرات شعوب البلدان النامية، وحث المجتمع الدولي على ردع التصرفات والسياسات والممارسات المؤثرة على البيئة والإنسان. كما شكلت الوثيقة مساهمة في القمة العالمية الثانية للتنمية المستدامة حيث عرضت العديد من مجالات التعاون وتناولت قضايا البيئة في البلدان الإسلامية على أساس المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. كما قدمت الوثيقة جملة من المقترحات قصد تفعيلها في إطار العمل الإسلامي المشترك. وقد شكلت هذه التوصيات والتعهدات دليل عمل للدول الأعضاء في المنتديات البيئية الدولية والإقليمية، كما حرصت الإيسيسكو على إضفاء طابع مؤسسي على تلك التوصيات والتعهدات. وفي الوقت نفسه، عملت المنظمة على توسيع نطاق الركائز البيئية لتشمل المؤسسات المالية والاجتماعي، ومؤسسات التنمية على المستويات جميعها، فضلاً عن تعزيز منظومة التنمية متعددة الأطراف، على الصعيد الإقليمي من أجل الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة في العالم الإسلامي.

- **تعهدات جدة للتنمية المستدامة 2006، وتأسيس المكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة.**

توج المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء البيئة، الذي حمل شعار "حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من أجل بناء مستقبل آمن « (جدة، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2006) والمنعقد تحت الرعاية السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، بإصدار العديد من القرارات والتوصيات التي مهدت لوضع أسس التعاون الإسلامي وحددت صيغه. وتميزت هذه الدورة بالشروع في إعداد مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل التنفيذية، حيث كلف المؤتمر الإيسيسكو بالإشراف على إعدادها، والعمل على تنفيذها بتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وبغية تعزيز التدبير المندمج للموارد المائية، دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى المزيد من التعاون مع المنظمة، للعمل على تطوير آليات تدبير الموارد المائية وتحسين أداء المؤسسات والهيآت المختصة في هذا الشأن، وفق احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها وسياساتها العامة. ومن ناحية أخرى، دعا المؤتمر الإيسيسكو إلى مضاعفة جهودها في مجال حماية البيئة والصحة والتربية السكانية، وذلك بتنسيق مع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المختصة.

وسعياً إلى تنمية تقانات الطاقة المتجددة، دعا المؤتمر إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بقضايا الطاقات المتجددة، وتشجيع استخدامها في الدول الأعضاء، في المجالات الحيوية ومن أجل الأغراض التنموية. واعتمد المؤتمر وثيقة الإطار العام لبرنامج عمل للحد من أخطار الكوارث الطبيعية، التي أعدتها الإيسيسكو، وطلب منها إعداد برامج ميدانية وأنشطة تنفيذية لفائدة الدول الأعضاء المعنية بأخطار الكوارث الطبيعية، وتقديم المساعدة الفنية لهذه الدول لمواجهتها، وذلك في إطار خطة عمل المنظمة ووفق الموارد المتاحة، وبالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية. وعلاوة على ذلك،

اعتمد المؤتمر الثاني لوزراء البيئة الوثيقة الخاصة بمشروع إنشاء الشبكة الإسلامية للبيئة، التي قدمتها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية، ودعا الدول الأعضاء والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية إلى تقديم الدعم المادي والفني للشبكة وأنشطتها، وتوفير التسهيلات الإجرائية والخدمات الميدانية لمساعدة الشبكة على أداء مهامها. وسعياً إلى إنشاء هيئة إسلامية متخصصة في قضايا البيئة، قرر المؤتمر إنشاء مكتب تنفيذي إسلامي للبيئة، كما تم في ختام هذه الدورة الإعلان عن تعهدات جدة للتنمية المستدامة.

• مشروع المركز الإسلامي للمعلومات البيئية، والأكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة.

استكمل المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة هيكلته، خلال دورته الثالثة المنعقدة بالرباط، عاصمة المملكة المغربية، في شهر أكتوبر 2008، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وذلك بانتخاب مكتب تنفيذي عهد إليه بتعزيز ومتابعة تنفيذ مقررات المؤتمر السابقة، وكذا إسماع صوت المجموعة الإسلامية في المنتديات والمؤتمرات الدولية والإقليمية المرتبطة بالتنمية المستدامة. كما سيشكل هذا المكتب دفعة لدعم بلدان العالم الإسلامي وتعزيز التضامن الإسلامي، في مجال حماية البيئة ومواجهة التحديات المطروحة مثل الظواهر القصوى المرتبطة بالتغيرات المناخية وتدهور الموارد الطبيعية والفقر وغيرها من القضايا ذات الصلة، حيث انعقد تحت شعار "من أجل التخفيف من آثار التغير المناخي على الدول الإسلامية".

وأنشأ المؤتمر المكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة ليضطلع بمهام تنسيق السياسات والاستراتيجيات في مجال البيئة، ومتابعة الجهود والمبادرات والقرارات التي يعتمدها المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة. وقد أسندت رئاسة هذا المكتب إلى صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز، رئيس الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة، والرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية، على أن تتولى الإيسيسكو أمانته العامة في مقرها الدائم بالرباط. وقد تمت دعوة البنك الإسلامي للتنمية والجهات المانحة العربية والإسلامية والدولية لتقديم الدعم اللازم للمكتب. كما دعا المؤتمر المدير العام للإيسيسكو إلى إعداد الأنظمة الداخلية واللوائح التنظيمية للمكتب.

وعلاوة على ذلك، اعتمد المؤتمر الإطار العام لبرنامج عمل للحد من الكوارث الطبيعية ومشروع إنشاء المركز الإسلامي للمعلومات البيئية، الذي اقترحته الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية، ودعا المؤسسات ذات الصلة إلى التعاون مع المركز وتزويده بالمعلومات والمعطيات والإحصائيات الضرورية، وذلك بهدف تبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال. ويهدف هذا المركز على وجه الخصوص إلى توفير المعلومات البيئية، وتطبيق الأسس العلمية التي تساعد صانعي القرار في وضع الاستراتيجيات الكفيلة بالتقليص من حدة الانعكاسات السلبية على البيئة، وصون الموارد الطبيعية، وتحقيق مبدأ البيئة المستدامة في البلدان الإسلامية. وفي هذا الصدد، أنجزت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع بعض بيوت الخبرة العالمية المتخصصة، دراسة من أجل تحديد أساليب وطرق جمع وتحليل البيانات والمعلومات البيئية وتخزينها واسترجاعها وعرضها. ومن ناحية أخرى، تميز المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة بالرسالة الملكية لجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، حيث اقترح جلالته على المؤتمر النظر في إمكانية إحداث أكاديمية إسلامية للبيئة والتنمية المستديمة، لإغناء البحوث وتبادل التجارب، وتعزيز القدرات من خلال برامج التكوين. وقد تم تكليف الإيسيسكو لمتابعة هذا المشروع مع الجهات ذات الاختصاص في حكومة المملكة المغربية.

• إعلان تونس حول «تعزيز جهود العالم الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة».

ساهم المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء البيئة، الذي عقد في مدينة الحمامات في الجمهورية التونسية، يومي 5 و6 أكتوبر 2010، في وضع مجموعة من الآليات المهمة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، اعتمد المؤتمر مشروع "إستراتيجية إدارة مخاطر الكوارث وانعكاسات التغيرات المناخية في العالم الإسلامي"، التي تبرز مرجعياتها الموجهة وخصوصية مضامينها وتوجهاتها الإستراتيجية ودواعي إعدادها من أجل التخفيف من آثار الكوارث، من خلال الارتقاء بمستوى الوعي بها وتطوير الحكامة الجيدة لتدبيرها، وترسيخ ثقافة الوقاية والاستعداد. وأكد المؤتمر على أهمية رفع التمويلات الإسلامية لمواجهة الكوارث، وعلى ضرورة التكيف من أجل الحد من الكوارث، وذلك بالقيام بالإجراءات الوقائية من قبيل بناء السدود والأبنية المقاومة للزلازل وتحسين جودة البنزين واستعمال الطاقة النظيفة والمتجددة.

وفضلاً عن ذلك، اعتمد المؤتمر "برنامج العمل الإسلامي للاستفادة من صناديق التكيف وآليات التنمية النظيفة"، الهادف إلى تطوير قدرات جهات الاختصاص في البلدان الإسلامية للاستفادة من صناديق التكيف وآليات التنمية النظيفة، وتمكينها من الحد من تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية. وشدد المؤتمر على ضرورة الإسراع بإقامة آلية للتنسيق على مستوى البلدان الإسلامي، من أجل تعزيز البرامج المحلية الخاصة بمكافحة التصحر وتعزيز تبادل التجارب والخبرات لمواجهة الآثار المترتبة على هذه الظاهرة والاستفادة من صناديق التكيف وآليات التنمية النظيفة، في إطار برنامج العمل الإسلامي ذي الصلة.

كما اعتمد المؤتمر مشروع "استراتيجية تعزيز النجاعة الطاقية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة في العالم الإسلامي"، الذي يوفر الخبرة الفنية التي تحتاجها الدول الأعضاء في هذا المجال، والذي من شأنه أن يساعد على توفير موارد الطاقة على المدى البعيد بصورة مستدامة وبتكلفة معقولة، وتسخيرها في العديد من المجالات دون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية.

• الإعلان الإسلامي حول التنمية المستدامة في إطار مشاركة العالم الإسلامي في قمة ريو + 20.

سعى المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء البيئة المنعقد سنة 2012 بأستانا بجمهورية كزاخستان إلى تجديد الالتزام السياسي للدول الأعضاء السبعة والخمسين في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تحقيق أجندة التنمية المستدامة، وتقييم التقدم الذي أحرز حتى الآن، ووضع خارطة طريق واضحة المعالم للعمل البيئي من أجل مواجهة التحديات الجديدة وسد الفجوات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي، وكذا نتائج أجندة ريو + 20. وهكذا تم تحيين الإعلان الإسلامي حول التنمية المستدامة في إطار مشاركة العالم الإسلامي في قمة ريو + 20.

• الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي: جدة -2002 آستانا 2012 - الرباط 2015.

حرصت الإيسيسكو على التحديث المنتظم للإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي، الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة. ويعد هذا الإطار نبراساً تستنير به الأمة الإسلامية مستحضرة المنظور الإسلامي ومفاهيمه الداعية إلى تعزيز كرامة الإنسان وتحقيق الاستخلاف في الأرض بالعمل الصالح والمنتج الذي يشكل الدعامة الأساس للتنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية. كما دعت هذه الوثيقة المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة إلى التعاون مع الإيسيسكو في وضع الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي موضع التنفيذ. وقد ركزت هذه الوثيقة على صياغة إستراتيجية إسلامية مشتركة ومتكاملة للتنمية المستدامة، وذلك من خلال تعزيز جهود

السلام والأمن؛ ومحاربة الأمية والفقر والبطالة وتحسين نوعية الحياة؛ وتحسين مستوى الخدمات الصحية وتعميمها؛ وتطوير الخدمات التربوية ودعم القدرات في مجال التعليم ونقل التكنولوجيا؛ ودعم مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في التنمية المستدامة؛ وتوسيع قاعدة الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار. كما تشدد هذه الوثيقة على الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استغلالها؛ والمحافظة على التربة والأرض والتنوع البيولوجي؛ وحماية المحيطات والبحار والبيئة والساحلية؛ والمحافظة على الأنظمة الإيكولوجية؛ والالتزام بالاتفاقيات الدولية حول مكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي؛ والاهتمام بجودة الهواء؛ وتشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدام؛ وتحديث التشريعات المتخصصة وتفعيلها.

وهكذا تم في المؤتمر الإسلامي الخامس (آستانا – كزاخستان 2012) والمؤتمر السادس لوزراء البيئة (الرباط 2015)، تحديث وثيقة الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي الذي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال أنشطة ومشاريع ذات بعد وطني أو في إطار العمل الإسلامي المشترك ومنها: بناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي؛ وتقوية التعاون التقني والمؤسسي بين البلدان الإسلامية بهدف بناء نظام اقتصادي مفتوح وملائم؛ وتحويل الديون والفوائد لتمويل مشاريع التنمية المستدامة؛ وتهيئة بيئة استثمارية إسلامية ملائمة؛ وتطوير المناهج التربوية بما يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة ومتطلبات سوق الشغل؛ وتعزيز التعاون الإسلامي من أجل استخدام أمثل للمياه المشتركة؛ ووضع وتنفيذ مشاريع مشتركة للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي؛ ودعم أنماط الاستهلاك المستدام وتعزيزها.

- **الإعلان الإسلامي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة في COP21، باريس 2015.**

صدر هذا البيان عن وزراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المكلفين بشؤون البيئة وقضايا التنمية المستدامة، والمشاركين في المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة المنعقد في الرباط، عاصمة المملكة المغربية، يومي 8 – 9 أكتوبر 2015. وقد تم حمل البيان إلى منصة قمة الأطراف حول التغيرات المناخية كوب 21 بباريس من طرف الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية بصفتها تتولى رئاسة المؤتمر الإسلامي لوزراء للبيئة. وقد تضمن البيان الترحيب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعروف أيضا باسم (ريو + 20) في يونيو 2012 في ريو دي جانيرو، تخليدا لمرور 20 عاما على قمة الأرض الأولى وما ترتب عنها من نتائج أهمها الاتفاقيات الثلاث ذات الصلة؛ وتثمين توجه المؤتمر المتعلق بتأمين تجديد الالتزام السياسي بتحقيق التنمية المستدامة وتقييم التقدم المحرز ومواطن النقص المتبقية في ما يتعلق بتنفيذ نتائج أهم مؤتمرات القمة حول التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وتركيزه على موضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ بالإضافة إلى الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة للمضي قدما في تفعيل الأجندة العالمية للتنمية المستدامة، وتأكيد الالتزام بالتعاون من أجل تحقيق أهداف هذا المؤتمر.

- **جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية في العالم الإسلامي 2015.**

أوصت الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة التي انعقدت في الرباط (8 – 9 أكتوبر 2015) بتكليف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو- بالأمانة العامة لجائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية في العالم الإسلامي، بالتنسيق مع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية. ويأتي ذلك بناءً على الموافقة السامية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين بتاريخ 1435/12/09هـ على نقل جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية إلى المنظمة الإسلامية

للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) تحت إشراف الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، سعياً إلى إدارة الجائزة بالشكل الذي يضمن نجاحها وتحقيق أهدافها وتوسيع نطاقها ليشمل العالم الإسلامي، وبناءً عليه، تم عقد الشراكة الموقع بين المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية، بشأن جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية بتاريخ 15 شعبان 1436 هـ، وخاصة البند الثاني الذي ينصُّ على أن «تتولى الإيسيسكو أمانة الجائزة، والإشراف العلمي والفني للإعلان عنها وخطوات اختيار الفائزين وتنظيم حفل توزيعها».

• إعلان الرباط حول حماية البيئة والتنمية المستدامة 2017.

صدر هذا البيان عن وزراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المكلفين بشؤون البيئة وقضايا التنمية المستدامة، والمشاركين في المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة المنعقد في الرباط، عاصمة المملكة المغربية، يومي 25 – 26 أكتوبر 2017. وينص البيان أنه «اعتباراً لما حققه مؤتمر الأطراف حول التغيرات المناخية، بدءاً من اتفاق باريس في COP21 سنة 2015 و ما تلاه من سعي للتفعيل الميداني في COP22 بمراكش سنة 2016، وتثميناً لتوجه المؤتمر المتعلق بتأمين تجديد الالتزام السياسي بمقتضيات التعاون الدولي في مجال التغيرات المناخية، وتحقيق التنمية المستدامة على كل صعيد، وما ينتظر من آفاق العمل المشترك في أجندة المؤتمر اللاحق COP23 الذي سنعقد في مدينة بون بألمانيا الشهر المقبل؛ وسعياً منا للتذكير بأهمية الالتزام في العمل الدولي المشترك، خصوصاً في مجال متعدد المظاهر والمناهج ووسائل العمل كمجال البيئة والتنمية المستدامة، فإننا نعقد مؤتمرنا الإسلامي السابع لوزراء البيئة تحت شعار «من أجل تعاون إسلامي فعال لتحقيق التنمية المستدامة»، ونؤكد السعي إلى تفعيل العمل الإسلامي المشترك في التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون الدولي في ظل الاتفاقيات ذات الصلة.

• برامج الخطط الثلاثية للإيسيسكو في مجال البيئة والتنمية المستدامة

لقد عملت الإيسيسكو في استراتيجياتها الثلاثية المتوالية منذ تأسيسها، على تعزيز الجهود والإجراءات والأنشطة والبرامج التي تعالج التحديات الرئيسة التي يواجهها العالم الإسلامي في مجال البيئة والتنمية المستدامة، والمتمثلة أساسا في حماية البيئة والتنوع البيولوجي، وتدبير النظام البيئي والموارد المائية، والتكيف مع التغيرات المناخية، وتعزيز الإنتاج الزراعي، والتصدي للتحديات الصحية، ومواجهة الكوارث، والتخفيف من حدة الفقر، والقضاء على الأمية، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع. كما عملت على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة اختلال التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة، وتعزيز القدرات التقنية، وتطوير الخبرات والمهارات في مجال إدارة البيئة، إضافة إلى معالجة الآثار السلبية التي خلفتها الكوارث على الصعيد الإقليمي، والاحتلال الأجنبي لأجزاء من أراضي بعض البلدان، والهدر الذي تتعرض له مواردها. وقد ساهمت البرامج والأنشطة التي نفذتها الإيسيسكو من تجاوز العديد من العقبات والتحديات، ووضع أسس متينة للتعاون والتنسيق بين البلدان الإسلامية وتعزيز التضامن العالمي في مجال التنمية المستدامة، وطرح المزيد من النتائج الملموسة لعرضها على مؤتمرات القمة العالمية للتنمية المستدامة وفي قمم المناخ وغيرها.

2. الخلفية المباشرة لمشروع الاستراتيجية على الصعيد الإسلامي والدولي.

• مشاركة الإيسيسكو في صياغة الإعلان الإسلامي حول التغيرات المناخية 2015.

صدر الإعلان الإسلامي حول التغيرات المناخية، عن المنتدى الدولي المنعقد في اسطنبول عام 2015، والذي ضم حوالي 100 من الخبراء من العالم الإسلامي، في إطار التعاون بين نخبة من المتخصصين

والعلماء والمفتين والمجتمع المدني من مختلف الدول الإسلامية بمشاركة المجمع الفقهي بجدة، ومنظمة التعاون الإسلامي والإيسيسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثلين عن الديانات الأخرى. ويحث القرآن الكريم في جل آياته على حسن التدبير للموارد التي استخلف الله فيها الإنسان وضرورة استشراف المستقبل في الدنيا والآخرة. يقول الله عز وجل : ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا۟ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ (سورة الحشر : 18).

وتقدر أعداد المسلمين اليوم في العالم بنحو 1.8 مليار مسلم، مما يجعل من الإسلام الدين الأكثر انتشارا في العالم بعد المسيحية. ووفقًا لدراسة أنجزها مركز الأبحاث «بيو» (PEW)عام 2017: «بينما من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم بنسبة 32٪ في العقود القادمة، من المرجح أن ترتفع أعداد المسلمين بنسبة 70٪، لترتقي من 1.8 مليار في عام 2015 إلى ما يناهز 3 مليارات في عام 2060».

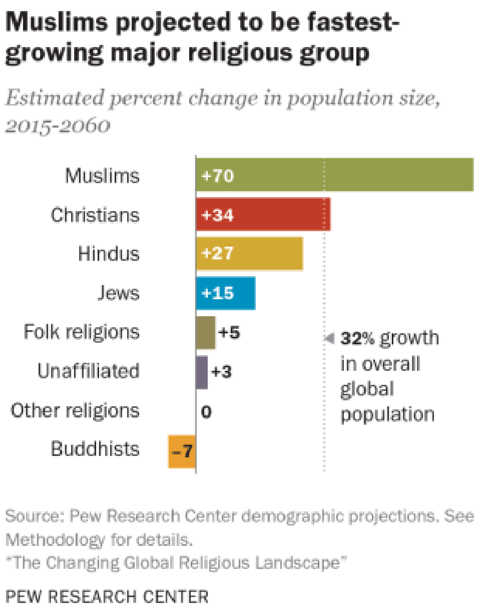

الصورة رقم 1 : توقعات النمو السكاني لأهم المجموعات الدينية في العالم (المصدر مركز بيو للأبحاث والدراسات)

وفضلا عن هذه الإحصائيات، تؤثر القيم والتعاليم الإسلامية وما يرتبط بها من ثقافة دينية على رؤية المسلمين للعالم المحيط بهم وطرق تعاملهم مع مختف قضايا العيش، سواء تعلق الأمر بما يأكلونه ويشربونه، أو عندما يعملون وينجبون أطفالاً، أو المكان الذي يعيشون فيه أو الذي يسافرون إليه، بل حتى اختياراتهم لطبيعة الدورات التعليمية وكيفية استغلالهم لأوقات الفراغ. لذلك، نعتقد أن المسلمين يمتلكون شيء فريدا من نوعه يمكن استخدامه لمعالجة المعضلات التي تواجهها البشرية في الوقت الراهن.

وقد حرص الإعلان الإسلامي حول التغيرات المناخية، على التذكير بما يلي:

> «ندرك بأننا لسنا سوى جزء ضئيل في هذا النظام الإلهي، بيد أننا كائنات ذات قدرة استثنائية ضمن هذا النظام، ونتحمل أمانة الأمر بتحقيق الخير والنهي عن الشر بكل ما نستطيع. وندرك أيضا بأن:
>
> - ما نحن سوى إحدى الكائنات الحية الكثيرة التي نشاركها هذه الأرض؛
> - لا يجوز لنا أن نظلم المخلوقات أو أن نعبث بها؛
> - ينبغي علينا، بموجب ما لدينا من عقول و ضمائر، و كما يحتم علينا ديننا، معاملة كل شيء بتقوى الله والرحمة والإحسان».

• **مشاركة الإيسيسكو في بيان «كوب 22» للأديان حول التغير المناخي 2016.**

تم توقيع بيان الأديان حول التغير المناخي المنبثق عن مؤتمر الأطراف 22 (كوب 22) المنعقد عام 2016 بمدينة مراكش بالمملكة المغربية، من قبل 303 شخصية من أبرز الزعماء الدينيين القادمين من 58 دولة والذين يمثلون البوذيين والمسيحيين والهندوسيين والمسلمين والسيخ وغير ذلك من المعتقدات، بالإضافة إلى السكان الأصليين والقادة الروحيين لمختلف المجتمعات. وكان من أبرز القادة الدينيين الموقعين على البيان: قداسة الدالاي لاما ورئيس الأساقفة ديزموند توتو وقداسة شان كونغ ممثلا لجماعة قرية بلوم للبوذيين الملتزمين والقسّ الدكتور أولاف تفيت فيكس، الأمين العام للمجلس العالمي للكنائس وغيرهم من مسؤولي المؤسسات الدينية على الصعيد العالمي. وشاركت الإيسيسكو في هذه الأحداث الموازية لقمة المناخ من خلال عملها إلى جانب الشبكة الإسلامية العالمية بشأن المناخ، فضلا عن مواصلتها لتنفيذ إجراءات أخرى من بينها تتبع تنفيذ توصيات الإعلان الإسلامي بشأن التغيرات المناخية.

• **مشاركة الإيسيسكو في كوب 23: دعوة متعددة الأديان لأنماط الحياة المستدامة، 2017.**

شهدت قمة المناخ 23 (كوب 23) إطلاق دعوة متعددة الأديان لأنماط الحياة المستدامة تحت شعار: «المشي على الأرض هوناً». وجاء في هذه الدعوة الموجهة إلى جميع أفراد الأسرة البشرية والقادة المجتمعين في كوب 23 ما يلي:

> «نقدم تحياتنا الحارة .... وبصفتنا نمثل أسرة عالمية واحدة تلتئم حول القيم الروحية والعقائد والديانات التي تشترك في امتنانها العميق لكوكبنا الثمين. وبصفتنا زعماء دينيين وروحيين، نؤكد هنا التزامنا بإجراء تغييرات في حياتنا الخاصة ودعم أعضاء مجتمعاتنا للقيام بالمثل».

وقد شاركت الإيسيسكو من خلال أعضاء لجنة الصياغة للبيان الإسلامي حول التغيرات المناخية، استانبول 2015.

• **مشاركة الإيسيسكو في أنشطة الفاتيكان حول البيئة بعد البيان البابوي «بيتنا المشترك» 2016 (Laudato si).**

أدى إصدار الفاتيكان في عام 2015 للبيان البابوي العام تحت عنوان «كُن مسبّحًا» إلى زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية في أنشطة الفاتيكان والتركيز على المخاوف ذات الصلة. وقد توجه البابا فرانسيس إلى «كل شخص يعيش على هذا الكوكب» بالقول إن «تغير المناخ يمثل مشكلة عالمية ذات تداعيات خطيرة: بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية، .... ويمثل أحد التحديات الرئيسة التي تواجه البشرية في عصرنا الحالي». كما أكد البابا أن تغير المناخ ناتج عن الاستهلاك المفرط، ويُغذّيه الجشع، وأن فقراء العالم يتحملون آثاره وعواقبه بشكل لا يتناسب مع حجم أنشطتهم. وقد توالت بعد البيان مؤتمرات ينظمها قسم التنمية البشرية الشاملة بالفاتيكان، وتجمع الديانات حول مواضيع الساعة في مجال البيئة والتنمية المستدامة حيث حضرت الإيسيسكو على سبيل المثال مؤتمراً حول «مستقبل الطاقة» في آستانا في 2017، وآخر حول قضايا التدبير العالمي للمياه في روما في نوفمبر 2018، والديانات وأهداف التنمية المستدامة في روما 2019.

• **صدور استراتيجية الأمم المتحدة للبيئة للشراكة مع المنظمات ذات الطابع الديني 2018.**

تم إصدار استراتيجية الأمم المتحدة للبيئة للشراكة مع المنظمات ذات الطابع الديني في يناير 2018. وإدراكا منه للدور الذي تضطلع به المنظمات الدينية والقادة الدينيون على المستويات العالمية

والإقليمية والمحلية، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو عضو في فريق العمل المعني بالدين والتنمية على نطاق الأمم المتحدة، مبادرة «الإيمان من أجل الأرض»، وطوّر استراتيجية مبتكرة للانخراط والشراكة مع المنظمات الدينية في تنفيذ جدول أعمال 2030.

وتعتمد الاستراتيجية على خمسة مبادئ (الناس الذين يعيشون على كوكب صحي ويتمتعون بالرخاء والشراكات في مجتمعات تعيش في سلم)، وتتوزع على ثلاثة أهداف مندمجة :

1) القيادة من أجل سياسات ذات تأثير؛ 2) التمويل لدعم أهداف التنمية المستدامة ؛ و 3) دعم القرار القائم على المعرفة.

وتعتمد الأهداف الثلاثة إلى حد كبير على حشد جهود المجتمعات المحلية وتنسيق الاتصالات والدعوة، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، والانخراط في المحادثات ذات الصلة بالإيمان والبيئة، وضمان المشاركة المؤسسية لفريق الأمم المتحدة للبيئة. وعقب ذلك، تم نشر برنامج «الإيمان من أجل البيئة» (Faith for the Earth): وهو برنامج يلخص رؤية الأمم المتحدة للبيئة ويتعلق أساسا بنظم الإنذار المبكر والقضايا الراهنة والمستقبلية، لذلك تم إطلاق برنامج «الإيمان من أجل الأرض» من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في أبريل 2018 وهو وثيقة حول أبرز القضايا الناشئة وذات الاهتمام في المجال البيئي ودور الأديان في كل ذلك.

- **مشاركة الإيسيسكو في انطلاق مبادرة الأمم المتحدة «الإيمان من أجل الأرض» في الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة (نيروبي، 2019)**

شهدت أنشطة «مبادرة الإيمان من أجل الأرض» التي أطلقتها جمعية الأمم المتحدة للبيئية في دورتها الرابعة المنعقدة في كينيا في مارس 2019، تنفيذ العديد من الفعاليات الموازية ذات الصلة بالحفاظ على كوكب الأرض شارك فيها زعماء دينيون وعلماء وانكبوا خلالها على النقاش حول موضوع الآثار الثقافية والدينية على الموضوع الذي تم اختياره شعاراً لهذا التجمع الكبير: «حلول للتحديات البيئية والاستهلاك والإنتاج المستدامين». وقد شارك في أشغال جمعية الأمم المتحدة الرابعة للبيئة في كينيا، ما يربو على 4000 شخصية من بينهم قادة دول ووزراء ورجال أعمال ومسؤولون بالأمم المتحدة وممثلون عن المجتمع المدني. كما تمت دعوة العلماء المسلمين إلى جانب قادة دينيين آخرين للتعريف بوجهة النظر الإسلامية حول هذه القضية، لاسيما أن المنظمين أعدوا فضاء مخصصا «للحوار الديني من أجل الأرض» الذي كان مفتوحا في وجه القادة والعلماء الدينيين لمدة ساعتين يوميًا. وقد حضرت الإيسيسكو بصفة مراقب في أشغال جمعية الأمم المتحدة الرابعة للبيئة في كينيا، حيث نظمت على هامش الدورة بتعاون مع القائمين على «مبادرة الإيمان من أجل الأرض» بالأمم المتحدة ورشة دولية حول موضوع " المنظور الإسلامي لحماية البيئة وتعزيز الحوار بين أتباع الأديان: من النظرية إلى التطبيق ". وقد خصص اللقاء للتعريف بدور الإسلام ومساهمته في تفعيل حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ومستوى فهم النصوص الإسلامية (القرآن والسنة) في الاهتمام بالأرض، ودور الإسلام المهم في تأطير أنماط الإنتاج والاستهلاك وتعزيز الحوار بين أتباع الأديان.

- **أنشطة الإيسيسكو المختلفة في الحوار الحضاري والعمل البيئي بين الأديان والثقافات.**

دأبت الإيسيسكو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم، ومنتدى كرانس مونتانا، والشبكة الإسلامية للعمل من أجل المناخ، ومبادرة الأديان من أجل الأرض، والفاتيكان وغير ذلك من الشركاء، على تنظيم العديد من ورشات العمل واجتماعات الخبراء والمؤتمرات حول الحوار بين الأديان في توحيد الحوافز حول القضايا البيئية.

وتشترك الأديان والثقافات في الكثير من القيم والأفكار والمبادئ، وعلى رأسها مبدأ قدسية الطبيعة والحقوق التي تتمتع بها، وهي أفكار ومبادئ تلتقي حولها معظم الأديان والمعتقدات المنظّمة والشعوب الأصلية، والعديد من العلماء المتخصصين في المجالات ذات الصلة بالطبيعة. وتقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) والصندوق العالمي للطبيعة (WWF) واليونسكو بتنظيم العديد من الأنشطة والمنتديات حول هذه القضايا في جميع أنحاء العالم.

3. الخلفية الراهنة لمشروع الاستراتيجية: وثيقة مكة المكرمة، ماي 2019.

صدرت وثيقة مكة المكرمة، في العشر الأواخر من رمضان 1440، شهر مايو 2019، عن جمع من العلماء والمفتين تجاوز الألف مشارك من مختلف طوائف العالم الإسلامي، اجتمعوا برعاية خادم الحرمين الشريفين بمكة المكرمة، ويؤكد من خلالها العلماء الرؤية الإسلامية المعتدلة إلى القضايا الكبرى التي تقض مضاجع المجتمع الإنساني. وعندما نطّلع على وثيقة مكة المكرمة، نستحضر ما توفّر لها من شرف الزمان والمكان والإنسان، حيث تكاثفت روح الصوم والحرم والعلم في صياغة وثيقة مرجعية تروم تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أهدافها ووسائلها التربوية والثقافية والتكنولوجية، في إطار حضاري كوني جامع، تتعايش فيه مختلف مكونات المجتمع الإنساني على تنوع الأديان والثقافات والأعراق.

كما أن وثيقة مكة المكرمة تنسجم مع «الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي» الصادر ضمن وثائق الدورات السابقة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة، والذي صار منذ المؤتمر الأول الذي عقد في جدة، بالمملكة العربية السعودية في يونيو 2002، من المحطات البارزة في عملية تجسيد العمل المشترك بين كافة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وتعزيز جهودها بغية تقديم موقف موحد في القمم العالمية المتعلقة بالتغيرات المناخية، والبيئة والتنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن روح الوثيقة ومضامينها، فرضت إدراجها كخلفية نظرية وتصورية لمشروعنا هذا حول «استراتيجية تفعيل العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي» التي تم تدارسه في المكتب التنفيذي الإسلامي الخامس للبيئة في أبريل 2019 بالرباط، ضمن وثائق المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء البيئة المزمع عقده بالرباط في أكتوبر 2019، بجانب «مشروع الشبكة الإسلامية للعمل البيئي المشترك» ومشروع «وثيقة توجيهية بشأن تعزيز دور الشباب والمجتمع المدني في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة». ذلك لأن الوثيقة تقدم منهج عمل معتدل يؤطر الواجب الديني والحضاري لمساهمة المسلمين في تناول قضايا الساعة في عمارة الأرض، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتفعيل الخطط التنموية الوطنية 2030، في ظل العمل الدولي المشترك.

ونود هنا تقديم «خلاصات توجيهية من صلب الوثيقة»، نرى فيها حافزاً حضارياً من منظور إسلامي للعمل التنموي الإنساني المشترك في أبعاده المادية والروحية على السواء، دون استثناء للبعد العلمي والتكنولوجي في غاياته الإنسانية المشتركة، حيث ترسم وثيقة مكة المكرمة من خلال بنودها أرضية أساسية للتنمية المستدامة في ظل السلم الحضاري، والوئام الإنساني الشامل وحسن تدبير التنوع والاختلاف وتذكّر الوثيقة بأن:

- المسلمين جزء من هذا العالم بتفاعله الحضاري، ويسعون للتواصل مع كافة مكوناته لتحقيق صالح البشرية، وتعزيز قيمها النبيلة، وبناء جسور المحبة والوئام الإنساني،

- وأن التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الإنسانية لا يبرر الصراع والصدام، بل يستدعي إقامة شراكة حضارية «إيجابية»، ويحفز على التنافس في خدمة الإنسان وإسعاده، والبحث عن المشتركات الجامعة واستثمارها؛
- وأن الحوار الحضاري أفضل السبل إلى التفاهم السوي مع الآخر، والتعرف على المشتركات معه؛
- وأن الشرائع المتعددة تدعو في أصولها لعبادة الخالق وحده، والتقرب إليه بنفع مخلوقاته؛
- وأن التآزر لوقف تدمير الإنسان والعمران، والتعاون على خير الإنسانية، سبيل الإصلاح الحضاري المنشود؛
- وأن المسلمين أثروا الحضارة الإنسانية، وهم قادرون اليوم على رفدها بكثير من الإسهامات الإيجابية التي تحتاجها البشرية في الأزمات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية التي تعاني منها في ظل الانعدام القيمي الذي أفرزته سلبيات العولمة؛
- وأن ترسيخ المفاهيم الأخلاقية النبيلة، وتشجيع الممارسات الاجتماعية السامية واجب الجميع، وكذا التعاون في التصدي للتحديات الأخلاقية، والبيئية والأسرية، وفق المفاهيم الإسلامية والإنسانية المشتركة؛
- وأن تجارب التنمية الناجحة عالمياً أنموذج يحتذى في ردع أشكال الفساد في الأرض، والعمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية التي تعيق برامج التنمية، وتستنزف المقدرات، وتهدر الثروات؛
- وأن تشجيع مبادرات وبرامج مكافحة الجوع، والفقر، والمرض، والجهل، والتمييز العنصري، والتدهور البيئي، منوط بتضامن كافة الجهات المسؤولة، الحكومية، والأهلية، والأممية، والناشطين، وذوي الصلة في خدمة العمل الإنساني؛

وفي هذا الإطار، وانسجاماً مع روح وثيقة مكة المكرمة، اقترحت مديرية العلوم والتكنولوجيا بالإيسيسكو إطلاق برنامجين بتعاون مع رابطة العالم الإسلامي وغيرها من الشركاء الدوليين خلال سنتي 2020-2021، ويتعلق الأمر ببرنامج «دورات تكوينية حول مناهج الخطاب الديني في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة» وبرنامج «حوار الديانات والثقافات من أجل البيئة والتنمية المستدامة».

ثانياً: الأهداف والتعاريف

1. الأهداف

تسعى هذه الوثيقة إلى دراسة أثر الدين والثقافة في مجالي حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول الأعضاء في الإيسيسكو. ويأتي ذلك بناء على تنامي الاهتمام العالمي بمظاهر الترابط الوثيق بين الدين والثقافة والبيئة والتنمية المستدامة. لذلك، وعلى الرغم من نجاح الهيئات والمؤسسات الدينية في الدول الأعضاء في الإيسيسكو في تنفيذ بعض الأنشطة العلمية والتربوية الرامية لترسيخ القواعد المجتمعية الأساسية لحماية البيئة في عقول الشباب المسلم في العقود الماضية، فلا يزال هناك الكثير مما يمكن القيام به وخاصة في مجال تفعيل الوقف ومؤسسات الزكاة والحوافز الدينية الأخرى وتطوير وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وما يعرفه تطور هذه المنصات. وبوضع استراتيجية متماسكة وشاملة في المجال، ستستجيب الإيسيسكو للحاجة إلى التصدي للتحديات البيئية الناجمة عن تغير المناخ والإشكالات البيئية الأخرى المعقدة ذات الصلة.

• **المهمة :**

ضم الجهود في العمل البيئي المشترك، وإشراك المنظمات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية والثقافية وتفعيل أدوارها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن جدول أعمال 2030، والجهود الدولية القائمة في شأنه على جميع الأصعدة.

• **الرؤية :**

عالم تنعم فيه البشرية بالتناغم المطلوب مع الخلق، في حياة متوازنة بين الأبعاد المادية والروحية التي أودعها الخالق سبحانه في سنن الاستخلاف وعمارة الأرض. ﴿ **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾.

• **الأهداف :**

- تعميق فهم العلاقة بين الدين والثقافة والحياة المستدامة؛
- استكشاف مبادئ العيش المستدام التي يحث عليها دين الإسلام والشريعة الإسلامية؛
- تحليل مدى ملاءمة وتطبيق مبادئ الاستدامة البيئية في بلدان العالم الإسلامي؛
- تطوير مناهج مساهمة التربية الدينية الإسلامية في تلقين مبادئ التنمية المستدامة.
- تشبيك جهود المؤسسات القائمة وتطوير أساليبها في ظل الرؤية الإسلامية للموضوع.
- تأطير الانفتاح على التجارب والقوانين الدولية في هذا المجال.

2. التعاريف

• **البيئة**

يُقصد بالبيئة مجموعة العناصر الحيويّة والكيميائيّة والفيزيائيّة التي تحيط بالكائن الحي أو بمجموعة من الكائنات الحيّة وتؤثّر على وجودها وبقائها. ويشير مصطلح «البيئة» إلى جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تؤثر على الكائن الحي. ويُقصد بالعوامل الخارجية كل الأشياء وصيغ المادة الكونية التي توجد حولنا مثل الهواء والماء والضوء والحرارة والجاذبية والحقول الكهرومغناطيسية الكونية وغيرها، بجانب الكائنات الحية في عالم النباتات والحيوانات والبشر، إلخ. ويهتم الدين الإسلامي بإدماج عناصر البيئة الاجتماعية مثل الفقر وعدم المساواة والتشرد والهجرة والتمييز العنصري والأمن والعنف والاضطرابات الاجتماعية وتعاطي المخدرات وإدمان الكحول وغيرها من المظاهر الاجتماعية التي تمس الرفاه الإنساني.

• **التنمية المستدامة**

تُعرّف التنمية المستدامة بأنها «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها». ويعرّف التعليم البيئي من أجل الاستدامة بأنه مفهوم يشمل «رؤيةً للتعليم تسعى إلى تمكين الناس من جميع الأعمار من تحمل مسؤولية بناء مستقبل مستدام «(اليونسكو، 2004).

• **الأخلاقيات البيئية**

الأخلاقيات البيئية هي مجموعة من المعتقدات والقيم والسلوكيات التي تساعد على الحفاظ على سلامة البيئة. كما أنها تعد مبادئ ثقافية ودينية تتوارثها الأجيال عبر مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك أنماط التعليم الرسمية وغير الرسمية في المؤسسات الدينية والثقافية وغيرها.

تفرض الأخلاق البيئية قواعد وقيودًا معينة على سلوك الإنسان فيما يتعلق بالطبيعة. وغالبًا ما تتخذ هذه القواعد طابعا يحيل على مبادئ عامة وبالتالي يكون الامتثال لها طوعيا. غير أن بعض القيود تُصاغ في شكل قواعد قانونية يكون الامتثال إليها إلزاميًا ويتعرض منتهكها لعقوبات معينة.

• **البصمة البيئية**

البصمة البيئية هي « تأثير الأنشطة البشرية الذي يقاس من حيث مساحة الأرض المستغلة وكمية الماء اللازم لإنتاج السلع الاستهلاكية واستيعاب حجم النفايات الناتجة عن ذلك. لذلك، فهي مؤشر لقياس طلب فرد أو مجموعة من الأفراد على المنتجات الغذائية والألياف ذات الأصل النباتي ومنتجات الثروة الحيوانية والسمكية والأخشاب والمنتجات الأخرى للغابات ومساحة البنية التحتية الحضرية وقدرة الغابات والوسط الطبيعي على امتصاص ثاني أكسيد الكربون المنبعث جراء استخدام مصادر الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري.

• **الثقافة**

واصل الإسلام انتشاره منذ ما يربو على 14 قرناً وهو يضم في كنفه مختلف الثقافات في العالم. وفضلا عن التمسك الدائم بالقيم النبيلة للتعاليم الإسلامية في الممارسة العملية في مختلف المناطق الإسلامية في العالم، فإن الإسلام يتميز بتقديره لنظم الحوكمة وباقي المبادئ الثقافية المحلية مادامت تتناغم مع روح الدين الإسلامي وشرائعه، بالنظر لأهميتها في استيعاب التعاليم الإسلامية المثالية ثقافة وممارسة. إن تعاليم الإسلام لا تنفصل في غالب الأحيان عن القيم الثقافية الموجودة في جميع الأمم والشعوب. لذا فإن تعريف الثقافة هنا يستدعي النظر إلى حقيقة التنوع الثقافي للمسلمين، وهو أمر غاية في الأهمية في سياق احترام البيئة والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومراعاة التنوع العقدي والثقافي القائم في العالم الإسلامي.

• **المنظمات القائمة على الممارسات الدينية**

وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة للبيئة، تعتبر منظمات دينية كل «المنظمات غير الحكومية والدولية ذات الأهداف التنموية والدينية المسجلة بشكل قانوني، بالإضافة إلى المؤسسات الخيرية والقادة الدينيين والمؤسسات الدينية مثل المساجد والكنائس والمنظمات غير الحكومية التابعة لها وكيانات المجتمع المحلي المستقلة القائمة على مبادئ الإيمان».

وتعترف منظمة الأمم المتحدة بالمنظمات الدينية (FBO) باعتبارها من الجهات الفاعلة الرئيسة في القضاء على الفقر وتحسين صحة الناس وحماية البيئة، وبالتالي العمل على تحقيق التنمية المستدامة. وتنكب أزيد من 190 منظمة دينية بيئية على قضايا تغير المناخ والحفاظ على الطاقة

والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وإعادة التحريج، من ضمن قضايا وتحديات أخرى. وتنفذ هذه المنظمات أنشطتها على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية.

وقد تم تأسيس فريق العمل المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة بشأن الدين والتنمية (UN IATF-FBOs) بشكل رسمي في عام 2010 ويتكون من 19 منظمة تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتلخص الأهداف الرئيسة لفريق العمل المشترك بين الوكالات في تيسير تبادل المعرفة، وتوفير الموارد والخبرات، وتعزيز الشراكة مع المنظمات الدينية. وقد نفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عددًا من المبادرات والاتفاقيات الهامة بالشراكة مع المنظمات الدينية.

وقد كشفت وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2016 حول البيئة والدين والثقافة، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، دور الدين والثقافة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودور نظم القيم المختلفة والتنوع الثقافي كموارد للمحافظة على البيئة وإجراءات العدالة المناخية والربط بين العلم ونظم المعرفة الأخرى. كما تم إيلاء الاهتمام لقضايا التعليم والمعارف التقليدية وحقوق الشعوب الأصلية وبناء السلام وقضايا النوع والاستدامة والاقتصاد وضرورة تعبئة المجتمع المدني وإشراكه.

كما حددت الوثيقة بعض الروابط القائمة بين الدين والثقافة والبيئة، فضلا عن الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة. وتستند الوثيقة إلى المجالات الخمسة الحاسمة في خطة عام 2030 وهي: الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة، وتتمثل الغاية من ذلك في «عدم ترك أي شخص خلفنا» والتوصل إلى تحقيق أقصى الأهداف أولاً. وهذا ما يوضح أن أهداف التنمية المستدامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعاليم الدينية والمبادئ الروحية للمجتمعات المحلية. وقد اختتمت الوثيقة بمجموعة من التوصيات لإيجاد حلول دائمة لهذه القضايا والمساعدة في تحرير البشرية من العوز والحرمان مع تعزيز الرخاء وتثمين الجهود التي تصبو إلى ترسيخ واجب الرعاية.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة والتحديات البيئية في العالم الإسلامي

تقديم:

تعد المشاكل البيئية بشكل عام، وتغير المناخ على الخصوص، مصدر قلق دائم للبشرية جمعاء باعتبارها تهدد بقائها على وجه البسيطة. وعلاوة على ذلك، فإن المشاكل البيئية هي السبب الرئيس لتراجع الغطاء الغابوي وتفاقم آفات الفيضانات والجفاف والجوع والحرص على الموارد الذي أدى بدوره إلى أزمات اجتماعية وسياسية صارت تغذي مظاهر التميز العنصري والهجرة الدولية والإرهاب الداخلي وانتهاك حقوق الإنسان والاتجار بالبشر، وتنامي أسباب العنف والإجرام، وأيضاً العدمية والانتحار.

الجدول رقم 1 : النتائج الرئيسة الأربعة التي تلخص أبرز التحديات البيئية المطروحة
على مدار الخمسين عامًا الماضية، قام الإنسان بتغيير النظم الإيكولوجية بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع مقارنة بأي فترة زمنية مماثلة في تاريخ البشرية، وذلك سعيا لتلبية الطلب المتزايد والمتسارع على الغذاء والمياه العذبة والأخشاب والألياف والوقود. وقد أدى ذلك إلى تأثير قوي على تنوع الحياة على الأرض مخلفا خسائر ضخمة لا يمكن أن تُعوّض.
ساهمت التغييرات التي أدخلت على النظم الإيكولوجية في تحقق مكاسب صافية كبيرة في رفاه الإنسان والتنمية الاقتصادية، ولكن هذه المكاسب كلفتنا تدهور العديد من خصائص النظام البيئي وزيادة مخاطر التغييرات غير الخطية وتفاقم الفقر بالنسبة لبعض الفئات. ومن شأن هذه المشاكل، ما لم يتم معالجتها، أن تقلص إلى حد كبير الفوائد التي ستحصل عليها الأجيال القادمة من النظم البيئية.
وقد يتفاقم تدهور خدمات النظام البيئي بشكل كبير خلال النصف الأول من هذا القرن، وهو ما من شأنه أن يشكل عقبة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
يمكن رفع التحدي المتمثل في عكس اتجاه تدهور النظم الإيكولوجية مع الاستمرار في تلبية الطلب المتزايد على خدماتها، ولو بشكل جزئي، في ظل بعض السيناريوهات التي طرحها تقييم الألفية للنظام البيئي، غير أنها تستدعي تغييرات هائلة في السياسات والمؤسسات والممارسات الجارية حاليًا. كما توجد العديد من الخيارات لحفظ خدمات النظام البيئي أو طرق محسنة تقلل من المفاضلات السلبية أو التي توفر تآزرا إيجابيا مع خدمات النظم الإيكولوجية الأخرى.
المصدر : تقييم النظام البيئي للألفية (2005) : النظم الإيكولوجية ورفاه الإنسان: مؤلف تركيبي. آيلند برس، واشنطن العاصمة.

ووفقاً لتقارير حديثة أعدها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)، يعرب علماء المناخ بثقة أكبر أن الأنشطة البشرية تعد العامل الأساسي لاحترار الكوكب منذ الثورة الصناعية. ولذلك فإن المشاكل البيئية وتغير المناخ يقوض القدرة على التأقلم، مما يحتم إيجاد حلول شاملة لا تقتصر على الإجراءات الفنية وحسب، وإنما تشتمل على أفكار تمكن من فهم أفضل للنظم العقائدية وخصائص الهوية ذات الصلة، والتي يضطلع فيها الدين والثقافة معا بدور هام. إذ سيكون للمواقف البشرية والقناعات وأنماط استهلاكنا في نهاية المطاف دورًا مهمًا في العناية ببيئتنا والتأقلم مع المناخ والتخفيف من حدة آثاره. وبالتالي فإن الدين والثقافة يعدان من أبرز المحددات المُوجهة للقناعات والسلوكيات الفردية والجماعية التي يعززها مبدأ الانتماء.

كما تعد الموارد البيئية، من ناحية أخرى، جوهر الثروة طويلة الأمد لكل بلد من البلدان. وتعاني اليوم غالبية بلدان العالم من عجز بيئي، حيث تستخدم موارد أكثر يتجاوز حجمها قدرة النظم الإيكولوجية على التجدد داخل حدودها. وفي بعض مناطق العالم، قد تكون آثار العجز البيئي مدمرة، مما سيؤدي إلى نفاذ الموارد ونضوبها وانهيار النظام البيئي وتفاقم حجم الديون واستشراء الفقر والمجاعة والحروب.

لقد أضحت الحاجة ماسة لتحرك حاسم من قبل الدول الأعضاء في الإيسيسكو ضمن المجتمع الدولي للتصدي لتدهور البيئة الذي بات أكثر إلحاحا ورفع التحديات ذات الصلة المتمثلة في عدم الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية التي يعانون منها. وبذلك يمكننا أن نتصور عالماً تتمتع فيه كل دولة عضو بنمو اقتصادي مستدام وشامل يحظى فيه الجميع بعمل لائق. إذ إن ذلك يعد شرطا أيضا لضمان مستقبل العالم الإسلامي، الذي سيربو عدد سكانه بحلول عام 2050 على ملياري مسلم، وذلك من خلال تنظيم أنماط الاستهلاك والإنتاج واستخدام جميع الموارد الطبيعية بروح من الاستدامة، انطلاقا من الهواء والصحاري، مرورا بالغابات والأنهار والبحيرات، وانتهاء بطبقات المياه الجوفية والمحيطات والبحار والتوسع العمراني.

لذلك نعتقد أن الدين والثقافة من شأنهما المساهمة بشكل كبير في معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية والتلوث وتراجع الغابات والتصحر والاستخدام غير المستدام للأراضي والمياه وغيرها من القضايا الملحة التي تم تحديدها في رؤية مشتركة من قبل جميع الدول تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتقدم هذه الاستراتيجية بعض التعاليم الواردة في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة، فضلا عن بعض المبادئ المنبثقة من الثقافة الإسلامية بشكل عام والتي تحث على تبني مواقف وسلوكيات إيجابية تجاه البيئة والتنمية المستدامة وتغير المناخ. وحري بالذكر، كما أورد ذلك د. فزلون رئيس الجمعية الإسلامية لعلوم البيئة في بريطانيا في كتابه «علامات من أجل الأرض» (2018)، «أن القيم الإسلامية المتعلقة بالبيئة تم التطرق إليها على مرّ القرون من قبل العلماء والحقوقيين والمدرسين الذين يستجيبون للمشاكل الحقيقية التي تعيشها مجتمعات المسلمين المتنامية في مختلف أنحاء العالم».

وبما أن المشكلة المطروحة تتجاوز الحدود الوطنية، فإن العالم الإسلامي بأسره بكافة دوله الأعضاء في حاجة إلى استراتيجية شاملة ومناسبة بشأن البيئة والتنمية المستدامة، والهجرات، وحتى نقل التكنولوجيا. ويظل تحقيق الحرية والكرامة والرخاء الاقتصادي والمعنوي للأجيال المقبلة رهينا بالخطوات والقرارات التي سيتم اتخاذها اليوم.

1. التغير المناخي

إن الدول الإسلامية جزء من الجغرافيا الطبيعة العالمية التي تأثرت أيضًا بتداعيات تغير المناخ. وهي تدرك أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات التي تواجهها البشرية اليوم وستظل تشكل تهديدات طالما استمرت انبعاثات الغازات الدفيئة في الارتفاع على مستوى العالم. وتعرب الدول الإسلامية عن قلق عميق إزاء حقيقة مفادها أن كافة الدول الإسلامية، وخاصة النامية منها، معرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، وتشهد بالفعل آثارًا متزايدة، بما في ذلك استمرار الجفاف وأحوال الطقس القاسية وارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل وتأثر الشعب المرجانية وزيادة حموضة المحيطات، وتدهور التنوع البيولوجي مما يهدد الأمن الغذائي الذي يرخي بضلاله على جهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وتؤكد الدول الإسلامية في هذا الصدد، وفي كل مناسبة، أن التأقلم مع تغير المناخ يمثل أولوية عالمية عاجلة وملحة. كما تهتم الدول الإسلامية أيضًا بتخفيف الانبعاثات، وتسعى وفقًا لذلك للالتزام بالحصة المحددة وطنيًا من انبعاث غازات الدفيئة (INDC).

وما انفكت الدول الإسلامية تدعو إلى أوسع تعاون ممكن من أجل استجابة دولية فعالة ومناسبة بهدف الإسراع في الحد من انبعاث الغازات الدفيئة على الصعيد العالمي. وتدرك الدول الإسلامية العضو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، بأنها يجب أن تحمي النظام المناخي لما فيه من خير ومنفعة للأجيال الحالية والمستقبلية عملا بمبادئ الإنصاف ووفقاً لمسؤولياتها وقدراتها. ويساور الدول الإسلامية القلق إزاء الفجوة الكبيرة بين التأثير الإجمالي لتعهدات الأطراف بالتخفيف من الانبعاثات السنوية العالمية لغازات الدفيئة بحلول عام 2020 ومسارات الانبعاثات الإجمالية التي تكفل الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. كما تدرك البلدان الإسلامية أهمية حشد الموارد المالية من مصادر متنوعة، العامة منها والخاصة، والثنائية منها والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مصادر التمويل المبتكرة بغية دعم الإجراءات المناسبة الكفيلة بالتخفيف من آثار التغير المناخي وطنيا واتخاذ تدابير التأقلم معها وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات في البلدان النامية.

وتلتزم الدول الإسلامية الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها والوفاء التام بتعهداتها وبالقرارات المعتمدة بموجب المعاهدتين. وجدير بالذكر أن الاتفاقية المذكورة دخلت حيز التنفيذ رسميًا في 4 نوفمبر 2016، وصادقت عليها إلى الآن 169 دولة، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تبلغ حصتها من الانبعاثات 87.75٪. وفي هذا الصدد يتعين على الدول الإسلامية اتخاذ موقف موحد تماشيا مع ما ذهبت إليه الدول النامية الأخرى في دعم هذا الاتفاق.

يتمثل الهدف الرئيس لاتفاق باريس في تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ عن طريق الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن أقل بكثير من درجتين مئويتين أعلى من مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة بشكل أعلى من 1.5 درجة مئوية مقارنة مع ما قبل نفس الحقبة. بالإضافة إلى ذلك، يهدف الاتفاق إلى زيادة قدرة البلدان على التعامل مع آثار تغير المناخ، وجعل تدفقات التمويل تتوافق مع أهداف ومسار تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة للتخفيف من وطأة التغير المناخي.

ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة وحشد الجهود المناسبة وتوفير الموارد المالية الكافية، لا بد من وضع إطار تكنولوجي جديد وتعزيز بناء القدرات، وبالتالي دعم الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية والبلدان الأكثر ضعفا، تماشيا مع أهدافها الوطنية.

2. التنوع البيولوجي

تزخر الدول الإسلامية بثراء الموارد الطبيعية سواء من حيث التنوع البيولوجي الذي يميز بعض البلدان كإندونيسيا وماليزيا والعديد من البلدان الإسلامية المتوسطية والعربية والإفريقية، أومن حيث الثروات الطبيعية من قبيل المعادن والنفط والغاز في بلدان الشرق الأوسط. وتؤكد الدول الإسلامية القيمة المتأصلة للتنوع البيولوجي، والقيم الإيكولوجية والجينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتربوية والثقافية والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي، والدور البالغ الأهمية الذي يؤديه في الحفاظ على النظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسيّة تشكل ركائز حيوية لتحقيق التنمية المستدامة ورفاه البشر. كما تدرك البلدان الإسلامية مدى جسامة الوضع من حيث فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي، وتؤكد أن هذه العوامل تقوض من

التنمية العالمية بما يؤثر على الأمن الغذائي، والتغذية، وتوافر مياه الشرب وإمكانية الحصول عليها، وعلى صحة الفقراء في الريف والسكان في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الأجيال الحالية والمقبلة. وهذا يبرز أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتسهيل التنقل، وبناء قدرة النظم الإيكولوجية على استعادة حيويتها.

وتؤكد كافة استراتيجيات الإيسيسكو والبرامج والاستراتيجيات الوطنية بأن المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تسهم إسهامًا هاماً في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، ويمكن لتطبيقها على نطاق أوسع يدعم الرفاه الاجتماعي واستدامة سبل الرزق. وذلك إقراراً أيضاً بأن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تعتمد في كثير من الأحيان بصورة مباشرة للغاية على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، ومن ثم فإنها كثيرًا ما تكون الأكثر تضرراً بصورة مباشرة من فقدان ذلك التنوع وتلك النظم وتدهورهما.

وقد التزمت جميع الدول خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي (2018) بتحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي وبالدعوة للحد بفعالية من فقدان التنوع البيولوجي ووقفه وعكس اتجاهه. وفي هذا السياق، كانت الدول الإسلامية ضمن المنظومة القائمة على أهمية تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفتر ة 2011-2020 ، والوفاء بأهداف» آيتشي» باليابان المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي اعتمده مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه الرابع عشر. وحري بالذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي قد عُقد في شرم الشيخ بالجمهورية العربية المصرية خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 29 نوفمبر 2018 تحت شعار « الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل الناس وللكوكب ». ومن المجدي تذكير البلدان الإسلامية أن بروتوكول ناغويا الملحق باتفاقية التنوّع البيولوجي والمتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وبالتالي فإن البلدان الإسلامية الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي مطالبة بالتصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه، بما يكفل بدء نفاذه في أقرب فرصة ممكنة. كما أن الدول الإسلامية مطالبة باستراتيجية تعبئة الموارد لدعم تحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك الالتزام بتحقيق زيادة كبيرة في الموارد من جميع المصادر دعمًا للتنوع البيولوجي، وفقًا للقرارات المتخذة في مؤتمر الدول الأطراف في اجتماعه العاشر.

3. التصحر وقضايا المياه

ينبغي أن نأخذ في الحسبان أن معظم الدول الإسلامية تقع في مناطق حارة واستوائية وشبه مدارية وقاحلة في الغالب، وبذلك فهي عرضة للكوارث الطبيعية ولا تمثل استثناءً من هذه القاعدة العامة. كما يعد الجفاف أحد أهم الكوارث السائدة في الدول الإسلامية الواقعة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، بالإضافة إلى دول جنوب الصحراء الأفريقية التي تتضرر بشدة من آفة الجفاف وغالباً ما تشهد سنوات جافة وقاسية متكررة مع تباين شديد في هطول الأمطار.

وفي مقابل ذلك، غالبًا ما تؤدي الرطوبة الشديدة والأمطار الغزيرة في المناطق المدارية إلى فيضانات خطيرة، من بينها الفيضانات التي تحدث كل عام في بنغلاديش وإندونيسيا والتي تؤثر بشدة على البيئة والظروف الاقتصادية في هذه البلدان. ومع ذلك، فإن المشكلة الأكثر أهمية تكمن في ضعف القدرة على التخفيف من آثار هذه الكوارث والاضطرابات المناخية المرتبطة بالتغير المناخي في البلدان الإسلامية أو التكيف معها. إن أكثر الأمور إثارة للقلق بالنسبة للعديد من الدول الإسلامية في ظل المشكلات المتعددة التي تواجهها يكمن في عدم وجود تفكير وتخطيط جديين لمعالجة هذه القضايا على أساس

مستدام. ويمكن تلخيص المشاكل الرئيسة التي تعوق التنمية المستدامة في معظم الدول الإسلامية في ما يلي:

• ضعف القاعدة الإنتاجية وركود النمو الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة في معظم البلدان الإسلامية.

• تزايد أعداد الفقراء مما يشكل تحديا كبيرا للحكومات.

• نشوب العديد من النزاعات المحلية والحدودية في العديد من الدول الإسلامية، وهو الحال في الوقت الراهن في أزيد من عشرين دولة إسلامية.

• الضغط المتزايد على البيئة الهشة الذي يؤدي إلى ظهور مختلف جوانب التدهور من قبيل استنفاد الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل مصادر الطاقة والاستغلال المفرط للموارد المتجددة مثل مصايد الأسماك والغابات.

• انجراف التربة وتناقص المساحات القابلة للزراعة

• تلوث المياه والهواء وتراجع التنوع البيولوجي براً وبحراً.

وغالباً ما يعزى عدم القدرة على التصدي لهذه المشكلات إلى حشد هذه الدول لموارد لا تتوافق مع حجم هذه التحديات وخطورتها، بالإضافة إلى تأثيراتها المترتبة على ذلك على المديين القصير والطويل. وفضلا عن ذلك تفاقمت مشاكل الأمن الغذائي والتغذية بشكل خاص بعد النقص في الغذاء على المستوى العالمي إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتقلبات المفاجئة في أسعار الوقود.

ومع ذلك، تتوفر الدول الإسلامية على إمكانات هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من النقص النسبي في موارد المياه في بعض بلدان العالم الإسلامي. كما تمتلك الدول الإسلامية إمكانات اقتصادية مهمة مرتبطة بمصادر مختلفة من الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز في الخليج وبحر قزوين وأفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا. كما تزخر أيضا برصيد وافر من الموارد المعدنية كالفوسفات في المغرب على سبيل المثال، إذ تتوفر المملكة على أزيد من نصف الاحتياطي العالمي من هذه المادة، فضلا عن الحديد في موريتانيا والجزائر ومصر، بالإضافة إلى المعادن النفيسة الأخرى التي تم اكتشافها في باقي البلدان الإسلامية.

4. الفقر

يُشكل الفقر أحد أهم وأكبر المعضلات الاجتماعية في العصر الحديث. ويتزايد للأسف عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر يوما بعد يوم بمعدل ينذر بالخطر. ويمثل الفقر مشكلة اجتماعية تؤدي إلى مزيد من مظاهر البطالة والهجرة والجريمة والاكتئاب وتعاطي المخدرات. وعلى الرغم من أن طبيعة الفقر قد تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى ومن وقت لآخر، فإن الفقر ظاهرة تستمر في التفشي في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء وفي كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية. لذلك، تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن «الفشل في معالجة الفقر والإقصاء الذي يواجه ملايين الأسر وأطفالهم ليس أمرًا يستحق الشجب من الناحية الاجتماعية فحسب، بل سيؤثر أيضًا على قدرة بلداننا على الحفاظ على النمو الاقتصادي في السنوات القادمة».

لذلك يجب أن يتركز هدف أي سياسة إنمائية حول «القضاء على الفقر وعدم المساواة وتعزيز التنمية المستدامة». ولا يمكن تحقيق نتائج مستدامة إلا من خلال التنمية المستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا. لذلك ينبغي أن تسعى السياسات التي تعنى بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية إلى خلق المزيد من فرص العمل وسبل العيش الكريم والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

لقد تم اتخاذ تدابير مختلفة لمواجهة الفقر، لكن النتائج نادراً ما كانت إيجابية. وإذا كان القضاء على الفقر وما يرافقه من أزمات يمثل حلم كل مجتمع، إلا أن السؤال الذي يحير العقول فعلا هو: «كيف يمكن تحقيق هذا الهدف؟» لا سيما أن الفقر والحرمان الاقتصادي يعدان سببا مباشرا في استشراء الفوضى وعدم الاستقرار في العديد من بلدان العالم.

ويتجلى أحد الأهداف الرئيسة للقرآن الكريم في إقامة نظام اجتماعي قابل للتطبيق على وجه الأرض، وهو نظام قائم على مبدأ العدالة والقيم الأخلاقية. وتذكّر كل الكتابات في الموضوع بسعي القرآن الكريم إلى إقامة نظام اجتماعي وأخلاقي متكافئ، مع إدانته الشديدة لعدم التوازن الاقتصادي وعدم المساواة الاجتماعية السائدة في المجتمع الميكانيكي التجاري المعاصر.

ويعتبر النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف في البلدان الإسلامية النامية شرطا أساسيا للقضاء على الفقر والجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يحث على ضرورة استكمال الجهود الوطنية لهذه البلدان من خلال خلق بيئة مواتية لمضاعفة فرصها الإنمائية. وجدير بالذكر أن الدول الإسلامية تولي أولوية قصوى للقضاء على الفقر ضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية لعام 2030، وذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية للفقر والتصدي لتحدياته واتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتسقة على جميع الأصعدة، من شأنها تعزيز وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية بجانب إرساء نظم للحماية الاجتماعية التي تتصدى لقضايا عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي وتحد منها.

5. الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة

يكفل الإسلام حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذّ، بما يتفق مع الحقوق القائمة أيضاً لدى المجتمع الدولي في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع. ومن المسلّم به أن الأمن الغذائي والتغذية أضحيا تحديا عالميا ملحاً، مع الحرص والالتزام بتعزيز الأمن الغذائي وفرص الحصول على طعام كاف ومأمون ومغذ، للأجيال الحالية والمقبلة، وفقا لمبادئ روما المعتمدة في عام 2009، بما في ذلك الأطفال دون سن الثانية، وذلك باتباع استراتيجيات وطنية وإقليمية وعالمية للأمن الغذائي والتغذية، حسب الاقتضاء.

وحري بالذكر أن نسبة كبيرة من فقراء العالم الإسلامي تعيش في المناطق الريفية، وبأن المجتمعات الريفية تضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي للعديد من البلدان. لذا نشدد على ضرورة تنشيط قطاعي التنمية الزراعية والريفية، لا سيما في البلدان النامية، على نحو مستدام من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

6. الطاقة

تعتبر الدول الإسلامية من أكثر البلدان شعوراً بما للطاقة من دور حاسم في التنمية، حيث إن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة يسهم في القضاء على الفقر وإنقاذ الأرواح البشرية وتحسين الصحة، ويساعد على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ومن المؤكد أن هذه الخدمات ضرورية للإدماج الاجتماعي للمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، وأن الطاقة هي أيضًا أحد المدخلات الرئيسية اللازمة للإنتاج. ولذلك فإن أبرز تحد تواجهه الدول يتمثل في وصول الجميع إلى خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة، ولاسيما الفقراء غير القادرين على دفع تكاليف هذه الخدمات حتى عندما تكون متاحة، مما يشجع على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين هذه الحالة، بطرق منها حشد الموارد المالية الكافية، بهدف تقديم هذه الخدمات بطرق مأمونة، وبأسعار معقولة، وعلى نحو سليم اقتصاديا، وبطريقة مقبولة اجتماعيا وبيئيا في البلدان النامية.

7. السياحة المستدامة

إن السياحة، إذا أُتيح لها حسن التخطيط والإدارة، يكون بمقدورها أن تسهم إسهاما كبيرا في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وأن لها صلات وثيقة بالقطاعات الأخرى، وبإمكانها أن تخلق فرصًا للعمل اللائق الأنشطة التجارية. وندرك الحاجة إلى دعم أنشطة السياحة المستدامة وبناء القدرات ذات الصلة التي تشيع الوعي البيئي، وتحفظ البيئة وتحميها، وتحترم الحياة البرية والغطاء النباتي والتنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية والتنوع الثقافي، وتحسن مستوى رفاهية المجتمعات المحلية وسبل عيشها من خلال دعم اقتصادياتها المحلية والبيئة البشرية والطبيعية ككل.

لذلك فإن البلدان الإسلامية تسابق الزمن لتشجيع الاستثمار في السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية والسياحة الثقافية، وذلك بطرق منها إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتيسير الحصول على التمويل بجانب مبادرات القروض البالغة الصغر المقدمة للمقاولين في الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في المناطق التي تزخر بإمكانات كبير ة للسياحة البيئية .وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية وضع ما يناسب من مبادئ توجيهية ولوائح، حيثما كان ذلك ضروريا، وفقًا للأولويات والتشريعات الوطنية بهدف تعزيز السياحة المستدامة ودعمها.

8. النقل المستدام

النقل والتنقل أمران محوريان في التنمية المستدامة. فالنقل المستدام يعزز النمو الاقتصادي ويزيد من سهولة التنقل، كما يكفل الرفع من مستوى التكامل الاقتصادي مع احترام البيئة في الوقت ذاته. ويجب أن نسلّم بأهمية تحقيق الكفاءة في نقل الأشخاص والبضائع، وبأهمية الوصول إلى وسائل النقل السليمة بيئيا والآمنة والميسورة باعتبار ذلك وسيلة لتحسين العدالة الاجتماعية والصحة وقدرة المدن على التكيف والصلات القائمة بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية وإنتاجية المناطق الريفية. وفي هذا الصدد، نضع في الحسبان السلامة على الطرق باعتبارها جزءًا من جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إن الحاجة ملحة في الوقت الراهن لاستحداث شبكات للنقل المستدام، بما في ذلك شبكات للنقل المتعدد الوسائل التي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، ولاسيما شبكات النقل العام الجماعي، والمركبات التي تسير بالوقود النظيف، إضافة إلى تحسين شبكات النقل في المناطق الريفية. كما أن هناك حاجة إلى إشاعة الأخذ بنهج متكامل في صنع السياسات على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي في مجال خدمات وشبكات النقل خدمَةً للتنمية المستدامة. كما يتعين أيضا أن نضع في الحسبان الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، لاسيما ما يتعلق بتحديات بناء الطرق وفك العزلة عن بعض مناطقها وإنشاء شبكات للنقل العابر المستدام.

9. الصحة والسكان

تدرك الدول الإسلامية أن الصحة شرط مسبق لتحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ونتيجة من نتائجها ومؤشر عليها، كما تدرك أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا في ظل عدم ارتفاع معدل انتشار الأمراض الموهنة المعدية وغير المعدية، وحيثما يتمكن السكان من الوصول إلى حالة من الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي . ولقد رسخ في وجداننا أن العمل المتعلق بالمحددات الاجتماعية والبيئية للصحة، سواء بالنسبة للفقراء والفئات الضعيفة أو السكان كافة، عمل له أهميته في بقاء مجتمعات عادلة تحتضن الجميع، منتجة اقتصاديا تنعم بالصحة، وهو ما يبرر الدعوة إلى الإعمال الكامل للحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. وتسلم الدول الإسلامية أيضا بأهمية التغطية الصحية الشاملة لتعزيز الصحة والتماسك الاجتماعي والتنمية البشرية

والاقتصادية المستدامة. ونتعهد بتعزيز النظم الصحية من أجل توفير التغطية الشاملة العادلة، وهو ما يبرر الدعوة إلى إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية في العمل المنسق المتعدد القطاعات لتلبية الاحتياجات الصحية للسكان على نحو عاجل.

10. المحيطات والبحار

من المعلوم أن المحيطات والبحار والمناطق الساحلية تشكل عنصرا متكاملا وأساسيا في النظام الإيكولوجي للأرض، وأن لها أهمية بالغة في الحفاظ عليه، وأن القانون الدولي يوفر على النحو المبيَّن في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها ولاستغلالها على نحو مستدام. ويكتسي الأمر لدى الدول الإسلامية أهمية في حفظ المحيطات والبحار ومواردها، واستغلالها على نحو مستدام تحقيقًا للتنمية المستدامة، من شأنه الإسهام في القضاء على الفقر، وكفالة النمو الاقتصادي المطرد، والأمن الغذائي، وتهيئة سبل العيش المستدامة والعمل اللائق، إلى جانب حماية التنوع البيولوجي والبيئة البحرية ومعالجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ في آن واحد. ومن ثم، فإننا نلتزم بحماية المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية وإعادة حالتها وإنتاجيتها وقدرتها على الصمود إلى سابق عهدها، وبالحفاظ على تنوعها البيولوجي بما يتيح حفظها للأجيال الحالية والمقبلة واستغلالها بشكل مستدام، وبتطبيق نهج النظم الإيكولوجية والنهج الوقائي في إدارة الأنشطة المؤثرة في البيئة البحرية على نحو فعال بما يتفق مع القانون الدولي، بهدف تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

11. التعدين

يقر الخبراء في الدول الإسلامية وغيرها بأن المعادن والفلزات تقدم مساهمات كبيرة في الاقتصاد العالمي والمجتمعات العصرية. كما أن النشاط التعديني، عندما يدار على نحو سليم، يتيح الفرصة لتحفيز التنمية الاقتصادية على نطاق واسع والحد من الفقر ومساعدة البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية 2030. ويجب الاعتراف بأن الدول تتمتع بالحق السيادي في تطوير مواردها المعدنية وفقا لأولوياتها الوطنية، وتتحمل المسؤولية البيئية فيما يتعلق باستغلال الموارد التي يرد وصفها في مبادئ ريو. وذلك بجعل أنشطة التعدين تحقق أقصى قدر من المنافع الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن التصدي بفعالية للآثار البيئية والاجتماعية الضارة. وندرك، في هذا الصدد، أن الحكومات تحتاج إلى قدرات قوية لتطوير صناعاتها التعدينية وإدارتها وتنظيمها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

12. الاستهلاك والإنتاج المستدامان

تنخرط البلدان الإسلامية في الالتزامات الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وأجندة القرن 21 وخطة جوهانسبرغ التنفيذية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبوجه خاص الطلب الوارد في الفصل 3 من الخطة التنفيذية والداعي إلى تشجيع وتعزيز وضع إطار عشري للبرامج. وندرك أ نه لا غنى عن إحداث تغييرات أساسية في طرق استهلاك المجتمعات وإنتاجها من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. كما تعتمد أغلب الدول الإسلامية طوعاً الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

13. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يشمل الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة جميع الاعتبارات والممارسات والقواعد والقيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والتقليدية التي لها وزن في مؤشرات العملية التنموية. فالنمو السكاني

ومحو الأمية والصحة والفقر والسلوك الاجتماعي، على سبيل المثال، تعد أبرز المؤشرات الاجتماعية التي تعكس مستوى التنمية في أي بلد، إذ كلما زاد معدل النمو السكاني مقارنة بزيادة قاعدة الموارد المتوفرة في بلد من البلدان إلا واتسعت دائرة الفقر فيه وصنف ضمن أقل الدول نموا. وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة سيضعه بالتأكيد في فئة البلدان ذات النمو المرتفع نسبياً. كما أن من شأن سوء التغذية وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض وسوء الصحة الوطنية سيضع هذا البلد في مراتب متأخرة من هذا التصنيف. ولعل هذا ما يفسر الاهتمام الكبير الذي توليه مبادرات التنمية المستدامة للجوانب الاجتماعية، لاسيما من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في مجالي الصحة والتعليم وتخفيف حدة الفقر والتهميش وضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع. وبالتالي فإن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب تنفيذ بعض الإجراءات من أهمها :

- تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في مجال التعليم حتى يصبح متاحا للجميع.
- توفير الرعاية الصحية ومكافحة الأوبئة والأمراض المعدية.
- احترام حقوق الإنسان وإشراك جميع المواطنين في التخطيط، وفي وضع السياسات العامة وفي صنع القرار، والنهوض بوضعية المرأة في المجتمع، وحماية الفئات الضعيفة، وخاصة الأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تطبيق المساواة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع وخلق توازن بين المناطق الجغرافية من حيث التنمية.
- توفير الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية من خلال وضع تخطيط ملائم للمدن يلبي احتياجات السكان بشكل عام في مختلف المجالات مثل الإسكان والنقل والأنشطة الإنسانية المختلفة ويضمن عيشا كريما للأفراد.
- اعتماد سياسة للتوعية من أجل الإسهام في إحداث تغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تسبب هدر الموارد الطبيعية ونفاذها.
- إقامة شراكة حقيقية بين أهم الجهات الفاعلة في مجال التنمية (الإدارة والمنتخبين ومؤسسات البحث العلمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة) على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

رابعاً: الثقافة والدين والبيئة وأهداف التنمية المستدامة

لا شك أن للدين والثقافة أثر ودور كبير وحيوي في حوافز تحقيق التنمية المستدامة، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. ويعد الدين والثقافة بالنسبة للناس من بين الموارد التي لا تقدر بثمن والتي لا غنى عنها في سعيهم إلى تحقيق السعادة والتنمية. كما توفران الأساس المتين لتنمية ذات مغزى من سعي الإنسان لعمارة الأرض ومستدامة في آن واحد. وبالتالي من اللازم تسليط الضوء على العلاقة بين الدين والثقافة والتنمية المستدامة وتعميق فهمها من أجل توعية الباحثين وواضعي السياسات بمخاطر معالجة هذه القضايا في السعي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة بالنظر إلى طابعها غير الملموس.

1. الدين والبيئة

لقد سمح التقدم العلمي والتقني اليوم بمعرفة كنه البيئة وتفاعلاتها بين عالم الأحياء والمادة ونبه إلى الأضرار المحتملة لأي نشاط بشري في الصناعة والسياحة والزراعة وغير ذلك على البيئة في البر والبحر والجو على السواء، ثم تولدت عن ذلك منظومات تشريعية ومؤسساتية لتأطير العمران البشري للأرض وتخفيف آثاره على بيئتها، وعلى رأسها قوانين التقييم البيئي للمشاريع قبل الترخيص بإنجازها. ومع ذلك ظلت معالم التدهور البيئي في تفاقم رغم كثرة المؤسسات، وصرامة القوانين، ووضوح الحقائق العلمية.

ولقد انتقل الاهتمام البيئي من مرحلة علم التبيؤ أو «الإيكولوجيا» في القرن التاسع عشر، والذي ركز على العلاقات بين الكائنات الحية ومحيطها، إلى علم البيئة الذي اهتم بالمحيط الحيوي بكل مكوناته، واضعاً الإنسان في صلب القضية البيئية. واليوم يجد الإنسان نفسه أمام مسؤولية اقتحام عقبة التحول الإيكولوجي، بعد أن علم شبكة العلاقات البيئية في المحيط الذي يعيش فيه، وذاق تقلبات توازناته في تغيراته المناخية، وتناقص موارده، وتلوث مكوناته.

إن التحول الإيكولوجي عبر العملية التربوية الدينية والسلوكية، مطلوب في تفعيل الحصيلة العلمية للتقييم البيئي والاقتصاد الأخضر، في مجال الإنتاج والاستهلاك لدى المجتمعات المحلية أو الدول على السواء، وذلك يقتضي جهداً تربوياً خاصاً لتغيير أنماط العيش والكسب والتملك، والرفع من مستوى الوعي الديني والبيئي العام، تحقيقاً للحصانة البيئية المرجوة من ورائه.

وإذا كانت طبيعة الإنسان التربوية في ثوابتها الفطرية، تتجاوب مع نفس الأصول في الخطاب التربوي سواء عبر التربية بالأهداف أو بالوسائل، فإن حصيلة أعمال النوع البشري في بيئة الأرض عبر التاريخ، هي في النهاية مرآة حقيقية لمستواه العلمي والتربوي والسلوكي الذي تصدر عنه تصرفاته تجاه ما حوله من جماد أو نبات أو حيوان أو تجاه أخيه الإنسان نفسه.

ونريد هنا أن نخرج بالتربية من ضيق التخصص الفني الذي يجعلها حبيسة التصنيف كواحدة من العلوم الاجتماعية المعاصرة، إلى رحابة المسؤولية الكونية للنوع الإنساني حيثما كان، في كل زمان ومكان، ومهما كان معتقده وثقافته، أو مستواه العلمي أو الاجتماعي أو العصر التكنولوجي الذي ينتمي إليه، إنه الإنسان المسؤول بيئياً.

وتكون التربية بذلك بمثابة الوضع العلمي والنفسي والتصوري، الذي حكم ويحكم تصرفات الإنسان الفرد في البيئة وعلاقته بها، فتتحسن أوضاع البيئة أو تسوء حسب المستوى التربوي للإنسان، علمياً بمعرفة ما حوله، وتشريعياً بإدراك حدود تعامله مع ما حوله، وأخلاقيا باحترام حقوق ما حوله.

إنها التربية ولا شيء غيرها يمكنه ان يرتقي بالمعارف، ويطور التشريعات، ويسهر على احترامها بالأخلاق، ويقنع الناس بالصبر على ذلك. فالعلم بالظواهر البيئية وحده لا يكفي ما لم يتحول إلى

قالب مسطري قانوني ومؤسساتي، يحسم قرار الأثر البيئي لكل عمل أو مشروع تنموي مرتقب. وصياغة القوانين وإقامة المؤسسات لن تغير شيئاً في غياب الضمير الأخلاقي المهني والإجتماعي الذي يحصن الإنسان أمام أي رغبة في التجاوز.

إنه الخروج بالتربية البيئية إلى رحابة الأهداف الكونية الإنسانية السامية التي تتجاوز ذات الفرد وعشيرته أو ثقافته ومعتقده لتعانق وحدة البشرية في قضية يلتقي فيها الجيل مع لاحقه إلى آخر إنسان. ذلك أن أنسنة التربية البيئية تجعل كل إنسان، أياً كانت قارته أو بلده أو ثقافته، أمام نفس المقاييس في ضرورة تحقيق التحول الإيكولوجي من حوله، فلا يشعر بالغبن وهو يكف يده عن مكونات البيئة، ولا يشعر كذلك بالحق المطلق وهو يهيمن على أساليب استغلالها.

إن التربية هي سبيل الوقوف أمام أي عبث بالمكونات البيئية وتقرير حقوقها في النفوس. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قتل عصفوراً عبثاً، عج إلى الله يوم القيامة، يقول يا رب إن فلاناً قتلني عبثاً، ولم يقتلني منفعة». (رواه النسائي وابن حبان وأحمد)

والتربية هي كذلك وحدها التي تدفع إلى احترام الحق البيئي للآخرين في السلم والحرب. ومن ذلك ما نجده في الأمر التربوي لأبي بكر الصديق رضي الله عنه لأسامة بن زيد قائد الجيش الإسلامي إلى الشام حيث أوصاه: «لا تخونوا ولا تغدروا، ولا تقتلوا ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلاً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بعيراً إلا للأكل، وإذا مررتم بقوم فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم من أجله».

إننا واثقون أن جهود تربية الناشئة على مبادئ المسؤولية البيئية، أنجح وسيلة للتحصن الفردي والجماعي أمام أزمات الطاقة، والتغيرات المناخية، وانقراض الأنواع، ونضوب الموارد الطبيعية، وغير ذلك مما يعتري المكونات البيئية. وهذا الأمر لن يتم دون الانخراط الواعي لكل الفاعلين من الجماعات المحلية إلى المنظمات الدولية في عملية التحول السلوكي المواكب للعمل البيداغوجي والعلمي والتكنولوجي والتشريعي في هذا المجال.

ويشير غاردينر في مقال له تحت عنوان «استجداء الروح: الدين والروحانيات والسعي نحو عالم مستدام»، مجلة وورلد ووتش (Worldwatch) عدد 16، 2002، معهد وورلد ووتش، أن «التقاليد الدينية والروحية يمكن أن تساهم بشكل كبير في خلق ثقافة الاستدامة وإشاعتها»، مقترحا أن يتم إدماج التربية البيئية في برامج التربية الدينية ومقرراتها، مع التذكير هنا بأهمية:

التربية على الاستهلاك: في «عالم مكتظ» تتزايد فيه أعداد البشر ويستشري فيه النهم والاستهلاك المفرط بشكل يفوق قدرة الطبيعة على تلبية احتياجات الجميع، يعد إدماج أخلاقيات الاستهلاك المحدود مسألة ملحة بالنسبة للأديان بالنظر إلى أهمية القيم الدينية في هذا الصدد.

التربية على الاستثمارات: إذا كانت العديد من المنظمات الدينية تتفادى الاستثمار في الأسلحة والسجائر، فإن بإمكانها رصد الأموال لتمويل مبادرات الاستدامة، مثل الطاقة الشمسية والقروض الصغرى. ويعد محمد يونس (الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2006) نموذجا يُحتذى به في هذا المجال.

التعبير عن أهمية العالم الطبيعي في الصلوات والطقوس الدينية : حيث تعد التقاليد المجردة من أهم التقاليد الدينية غير ذات تأثير. إذ إن الدعوات وتعابير الخشوع تتغلغل إلى أعماق القلوب، وهذا بالضبط ما يميزها عن أي خطاب معرفي علمي آخر. يقول غاردينر حول «استرجاع الأصول المنسية»:

«تشتمل التقاليد الدينية على قائمة طويلة من التعاليم الاقتصادية التي تم التأكيد عليها نسبيا والتي يمكن أن تكون ذات فائدة في بناء اقتصاديات مستدامة. ويشمل ذلك حظر الاستغلال المفرط للأراضي الزراعية، والسعي وراء الثروة كغاية في حد ذاتها والدعوة إلى المشاركة الواسعة في التصدي للمخاطر وفي الأنماط الاقتصادية المصممة لخدمة الصالح العام وانتقاد الاستهلاك». (غاردينر 2010).

وترتبط القيم والممارسات الدينية ارتباطا وثيقا بكافة مناحي الحياة اليومية، كما أن لعلماء الدين والزعماء الدينيين والمساجد وغيرهم من المنظمات الدينية دورًا حاسمًا في تشكيل المواقف والآراء والسلوكيات للإدارة البيئية السليمة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام.

وبالتالي، فإن زرع شعور لدى الناس بمغزى الوجود والغاية منه، يعد أحد أقوى القيم الأصيلة للدين. إذ من شأن الشعور بمغزى الوجود وغايته أن يوحد مجتمعات بأكملها حول الأهداف الوطنية. ولذلك فإن الخطاب الديني له مكانة هامة في السعي نحو خلق مجتمعات مستدامة بالنظر إلى دور الشعائر المتواصل في تأطير صلة الناس بحماية البيئة الطبيعية.

2. الثقافة والبيئة

يُقصد بالثقافة مجموع المعارف والقيم التي يتقاسمها مجتمع معين. وتعرّف الثقافة بأنها «مجموعة من آليات التحكم والخطط والوصفات والقواعد والأدوات التي تحكم السلوك وتحدده». وهي أيضا الطرق الخاصة التي يتبناها ويتوارثها أشخاص ينتمون إلى عرق ما أو يتقاسمون تقاليد معينة. وغالباً ما يقال إنه على الرغم مما يقوم به الفرد، فإنه لا يستطيع عزل نفسه عن ثقافة البيئة التي نشأ وترعرع فيها. وفي هذا الصدد، توضح اليونسكو دور الثقافة وأهميتها في إحداث تغييرات على النحو التالي:

> «تشكل الثقافة الطريقة التي نرى بها العالم. وبالتالي فإن بمقدورها إحداث التغيير اللازم في المواقف لضمان السلام والتنمية المستدامة والتي، كما نعلم، تشكل الطريقة الوحيدة الممكنة للمضي قدما في العيش على كوكب الأرض. ولا يزال هذا الهدف بعيد المنال.
>
> تواجه البشرية الأزمة العالمية في فجر القرن الحادي والعشرين الذي اتسم بتزايد الفقر في عالمنا غير المتكافئ والتدهور البيئي وقصر النظر في صنع السياسات. لذلك فإن الثقافة هي المفتاح الحاسم لحل هذه الأزمة».
>
> (مقدمة تقرير الثقافة العالمية، منشورات اليونسكو، باريس، 1999).

3. أهداف التنمية المستدامة

تؤكد الأمم المتحدة أن الأهداف الإنمائية للألفية تعد خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وتتصدى جميع الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، ومنها الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والتدهور البيئي والازدهار والسلام والعدالة. وتترابط الأهداف بغية عدم ترك أي شخص خلفنا، لذلك من المجدي أن نحقق كل هدف من الأهداف المحددة بحلول عام 2030. وباعتبارها جزءاً من المنظومة الدولية، تلتزم الدول الإسلامية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

غير أن تحقيق الدول الإسلامية لأهداف التنمية المستدامة يظل رهينا بتحول في النظم والتشريعات والآليات التربوية والمؤسسات المتحكمة في عملية التنمية من أجل تبني نمط اقتصادي يراعي الخصوصية الإسلامية، بما في ذلك النظام الاجتماعي ونظم الحوكمة المستمدة من التعاليم الإسلامية.

الصورة 2 : المصدر : الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة

تدرك الدول الإسلامية أن وضع الأهداف يمكن أن يفيد أيضا في متابعة العمل بصورة مركزة ومتسقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة .كما تدرك أهمية وفائدة وجود مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، التي تستند إلى جدول أعمال القرن 21 وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، وتحترم بصورة كاملة جميع مبادئ ريو، مع مراعاة الظروف والقدرات والأولويات الوطنية المختلفة، وتتفق مع القانون الدولي، وترتكز على الالتزامات التي تم الإعلان عنها فعلا، وتساهم في التنفيذ الكامل لنتائج جميع مؤتمرات القمة الرئيسية المعقودة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك الوثيقة الختامية ريو20+. وينبغي لهذه الأهداف أن تعالج وتدمج بطريقة متوازنة جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والصلات القائمة فيما بينها.

وتدرك البلدان الإسلامية أيضا أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون ذات توجه عملي. وفي هذا الصدد، فهي تعمل مع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، في إطار ولاياتها، على دعم اللجان الاقتصادية الإقليمية من أجل تجميع المدخلات الوطنية من أجل الانخراط في هذا الجهد العالمي وحشد الموارد المالية وبناء القدرات، لاسيما في البلدان النامية، لتحقيق هذا المسعى. وفيما يلي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر:

الهدف 1: القضاء على الفقر

الهدف 2: القضاء التام على الجوع

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

الهدف 4: التعليم الجيد

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الهدف 13: العمل المناخي

الهدف 14: الحياة تحت الماء

الهدف 15: الحياة في البر

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

خامساً: المؤسسات ذات الطابع الديني وأفضل الممارسات في العالم الإسلامي

يُشكل الإيمان عاملًا أساسيًا يُمكن أن يؤثر بعمق على السلوك الفردي والجماعي بحثه على التفكير بحذر ووفق وازع أخلاقي، ودعوته لترك سلوك عدم الاكتراث والاستعداد للمساهمة بفعالية في المبادرات الخيرة. وتؤكد منظمة الأمم المتحدة أن هناك حاجة إلى دمج النهج الديني من أجل تظافر الجهود للحفاظ على البيئة ودمج القيم الدينية والثقافية لضمان تحقيق تنمية عمادها التحول الأخضر. ومن ناحية أخرى، يمكن للقيم القائمة على الإيمان أن تعوض أنماط الحياة والسلوكيات لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

وبفضل ما تزخر به المؤسسات الدينية من إمكانات وما راكمته من تجارب، فإن بمقدورها الوصول إلى أفقر المجتمعات المحلية وأكثرها تهميشا، كما من شأنها أن تسهم بشكل كبير في القضاء على الفقر والهشاشة التنموية. كما ينبغي التأكيد على أن نهجا متكاملا ومندمجا يأخذ في الحسبان القيم الثقافية والدينية من شأنه أن يسهم في تعزيز الحلول المبتكرة القائمة على الطبيعة واحترام ال معارف التقليدية والتنوع الثقافي وممارسة الإشراف البيئي وواجب الرعاية.

ووفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة للبيئة، تعتبر منظمات دينية كل «المنظمات غير الحكومية والدولية ذات الأهداف التنموية والدينية المسجلة بشكل قانوني، بالإضافة إلى المؤسسات الخيرية والقادة الدينيين والمؤسسات الدينية مثل المساجد والكنائس والمنظمات غير الحكومية التابعة لها وكيانات المجتمع المحلي المستقلة القائمة على مبادئ الإيمان». (استراتيجية الأمم المتحدة للبيئة، 2017).

وعلى مستوى العالم الإسلامي، يمكن أخذ زمام المبادرة من أجل دعم عمل البلدان الإسلامية في هذا المجال، مع إيلاء الاهتمام للجوانب العملية، كما يمكن أن يتم الاستفادة من دورها ومن الخبرات التي راكمتها من خلال الشراكة الاستراتيجية والمتواصلة مع الشركاء الرئيسيين ومن بينهم المنظمات والهيئات القائمة في البلدان الإسلامية ودعمها للجهود الفردية والجماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن الإسلام دين الاعتدال، ولا يحيل الاعتدال على الحياة الخاصة للمؤمنين فحسب، بل أيضاً إلى تفاعلهم مع إخوانهم من البشر ومع عناصر الطبيعة التي يعيشون في كنفها. وعلى الرغم من كونهم جزءاً من خلق الله، فإن البشر في وضع مسؤول خاص وفريد للغاية، وهذا لا يعني أن من حقهم العيش كما يحلو لهم بدون قيد، بل على العكس، فهم مطالبون بالعيش بشكل هادف وفي احترام لمبدأ وواجب رعاية غيرهم من المخلوقات. ونستعرض هنا الوسائل النظرية والعملية لتأطير الاهتمام الديني بالتنمية في العالم الإسلامي.

1. القرآن الكريم

لقد اعتمد القرآن الكريم في هذا الموضوع أسلوباً متدرجاً ومتسلسلاً، يذكر بالتوازنات في خلق البيئة والغاية من خلقها، ﴿ **وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ** ﴾ (الحجر : 19) والتنبيه إلى طبيعة كوكب الأرض كمجال بيئي استخلف فيه النوع البشري مؤقتاً وليست عمارتها غاية لذاتها، وبالنهي عن الفساد فيها ﴿ **وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا** ﴾ (الأعراف : 56)، وبترتيب النتائج والجزاء على ذلك في الدنيا والآخرة، وبالتشديد على أن النظم البيئية الكونية ليست ملكاً للنوع الإنساني وحده ﴿ **وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ** ﴾. (الأنعام : 38).

ويتضمن القرآن الكريم الكثير من التشريعات والتوجيهات الربانية الملهمة لعملية التفكير العميق والبحث العلمي والفلسفي الموجه لترويض الظواهر واستغلالها من أجل رخاء البشرية. ويزخر العالم الإسلامي بإرث تاريخي تنموي غني يعود بنا إلى العصر الذهبي للحضارة الإسلامية بالنظر إلى حقبة

الازدهار الإسلامي في العصور الوسطى والحديثة. وباعتبار هذا الإرث يشكل مصدر فخر للمسلمين فقد حدا بهم للاعتماد عليه في تسليط الضوء على الطابع الحقيقي لخياراتهم المتعلقة بالتنمية، والطبيعة الشاملة والمفتوحة لنموذج الحضارة الإسلامية التي ينبثق منها هذا التراث الهام. ويشكل هذا الإرث بالفعل نموذجًا إنسانيًا إسلاميًا ساميًا لاستغلال الموارد الطبيعية وإدارتها واستهلاكها على أساس مستدام كما هو الحال في المجالات الأخرى. وتشهد الأعمال الأصلية والمترجمة للفلاسفة والمؤرخين وعلماء الرياضيات والأطباء المسلمين على هذه الحقيقة، حيث أنها توفر مصدرًا كبيرًا للمعارف والمواد ذات القيمة العالية فيما يتعلق بالبحوث ذات المقاربة الإنسانية لقضية التنمية، وهو ما يفسر الاعتراف القائم للمساهمة البارزة للثقافة الإسلامية في مسار الحضارات الإنسانية.

ومن المبادئ الأساسية للإسلام أن الخلق لم يأت عبثا، إذ إن لكل مظهر من مظاهر الخلق غاية مثلى وهدف سام، لذا وجب احترام كل ما خُلق وتجنب إلحاق التغيير والأذى به دون سبب معقول. ويرفض الإسلام فكرة أن الطبيعة، كائن تحت تصرف البشرية بالكامل لتحقيق رغباتهم وتلبية احتياجاتهم. إذ إن أبرز ما يمكن استخلاصه من هذا المنظور الإسلامي يتعلق بفكرة مفادها أن جميع الظواهر من حولنا « مليئة بالمعنى والتدبير الحكيم ونعم الله تعالى على البشر »، وبالتالي يجب التعامل معها بعناية ومسؤولية. وقد جاء في القرآن الكريم : ﴿ **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ** ﴾ (سورة الأنبياء : 16).

2. السنة النبوية

يصف القرآن الكريم النبي محمداً (صلى الله عليه وسلم) بأنه «رحمة للعالمين» ومن خلال ذلك لجميع الكائنات، وو صفه بأنه المثل الأعلى والنموذج الذي يجب أن يُحتذى في رشد الاستخلاف المطلوب في عمارة الأرض. قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿ **لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا** ﴾ (سورة الأحزاب : 21).

وتزخر السنة النبوية بحماية رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لحقوق جميع الكائنات الحية، والنهي عن قتل الكائنات الحية للرياضة، كما كان يوجّه الصحابة وغيرهم للحفاظ على المياه في كل الاستعمالات حتى أثناء الوضوء، ويمنع قطع الأشجار لغير حاجة أو بغير دراية، ويأمر بالسعي لأجر الغرس بقوله صلى الله عليه وسلم: من كانت بيده فسيلة واستطاع أن يغرسها قبل أن تقوم الساعة فليفعل. وقد نهى رجلا أخذ بعض صغار الطيور من عشّهم وأمره أن يعيدهم إلى أمّهم. كما أمر بعدم قتل النمل، وكان ذلك عندما أوقد رجل النار في عشّ النمل، فأمره الرسول الكريم : «أخمده ، أخمده!».

- إنشاء مناطق طبيعية حول مكة المكرمة والمدينة المنورة، والتي يتم فيها تحريم اقتلاع النباتات الأصلية أو قطعها ولا يجوز صيد الحيوانات البرية أو إزعاجها؛
- إنشاء محميات للاستخدام المستدام للمراعي والغطاء النباتي والحياة البرية.
- دعوة للعفة والكفاف وحياة خالية من الفائض والنفايات والتباهي.
- تجديد أو إعادة تدوير بعض الممتلكات عن طريق إصلاحها أو إعطائها.
- الدعوة لتناول طعام بسيطٍ وصحي، والذي لا يشمل اللحم إلا لماما.
- الدعوة للتأمل في الخلق.

لذلك فإن السيرة والأحاديث النبوية وسير الصحابة تزخر بنماذج من سلوك الرحمة مع الخلق، ولا يمكن أن نستعرض هنا كل ما جاء عنه في مجال أجر الغرس، والحفاظ على المياه، والرفق بالدواب

وسائر الحيوانات، والتكافل الاجتماعي، وصون حق المرأة واليتيم، ونشر السلم وعمارة الأرض بالعمل الصالح على كل صعيد.

3. المساجد

تضطلع المساجد بأدوار هامة سواء في أداء العبادة أو في بناء الأواصر الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية. لذلك فإن من شأنها أن توفر منصة استراتيجية للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمعات وذلك باعتبارها:

- فضاء للتنشئة الاجتماعية: من شأن المسجد أن يكون مكانًا لربط العبادة بأغراض اجتماعية مثل مساعدة الناس بعضهم البعض.
- مكان للتعلم والتعليم مدى الحياة: تسعى الدول الإسلامية أيضًا إلى أن تجعل من المسجد مكانًا للدعوة وملجأ لكل من تساوره أسئلة عن الإسلام. لذا ينبغي أن يكون المسجد مفتوحًا ومنارة لتعليم المجتمع وتنويره ومحاربة الأمية فيه.
- مكان لإحياء المناسبات الدينية: يعد المسجد أيضا فضاء للتجمع والاحتفال الديني ترسيخا للانتماء وتمتينا للفخر بالتفاعل من أجل تحقيق الأفضل للأمة الإسلامية.
- مكان للاجتماع والمحادثات: وذلك عملا بسنة النبي (ص) الذي كان يجتمع مع الصحابة في المسجد لمناقشة المسائل الهامة والتوصل إلى قرارات بشأنها.

لذلك، وللتصدي للتحديات المشتركة التي تواجه البيئة، يعد المسجد مكانًا للتعليم ونقل المعارف الدينية والمعارف المعاصرة المتعلقة بالطبيعة والبيئة. لذلك تعمل الدول الإسلامية على تفعيل أدوار المسجد في نشر الوعي بضرورة حماية البيئة واحترام الطبيعة وتطوير الثقافة الصديقة للبيئة في الدول الإسلامية. كما أن خطبة الجمعة يجب أن يتم تسخيرها لتشجيع أنماط الحياة المستدامة ودعم الجانب الروحي لاحترام الطبيعة والخلق والمخلوقات.

وبإيجاز، يمكن للمساجد أن تؤدي دورا محوريا في تعميق الوعي بقضايا الحفاظ على البيئة وتغير المناخ. كما يمكن استخدام خطبة الجمعة لتنوير المجتمع وتشجيع أنماط العيش المستدام والحث على احترام الخلق ابتغاء لرضا الخالق.

4. العلماء

لقد كان للعلماء دور هام في المجتمعات الإسلامية ودور بارز في تشغيل المؤسسات الكبرى، مثل التعليم والقضاء والفقه وإدارة الأوقاف خلال مختلف الحقب المتعاقبة من تاريخ العالم الإسلامي. ومع ذلك، يلاحظ أن العلماء قلما تم إشراكهم في تناول المبادئ البيئية من منظور إسلامي والتوعية بها وبأهمية الرعاية بالخلق والعناية به. وفي هذا الصدد ينبغي التأكيد أن من شأن العلماء توجيه المسلمين وحثهم على العناية بالبيئة في ممارساتهم اليومية في خطوة أولى نحو إجراءات مستقبلية ذات تأثير أكبر وأهم بالنسبة للأمة الإسلامية جمعاء. وبالتالي، يجب على الدول الإسلامية دعم العلماء في تطوير التعليم وتقديم المشورة للأمة الإسلامية.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تمكين العلماء والأئمة من فهم العلوم والقضايا البيئية المعاصرة، وتبادل الحوار والتيسير من أجل إشراك المجموعة المؤثرة في القضايا البارزة في مجال البيئة والتحديات المتعلقة بالمحافظة عليها وبتغير المناخ. كما ينبغي على الدول الإسلامية النهوض بدور المدارس

والجامعات الإسلامية والزوايا وغيرها، للعمل معًا على تطوير التعليم سواء من حيث المقاربات النظرية والأكاديمية أو الممارسات العملية المشتركة. ويمكن أن تشكل القضايا البيئية فرصة لتعاون أكثر فعالية بين العلماء الدينيين وعلماء البيئة والباحثين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. وحري بالذكر أن العديد من المنظمات غير الحكومية البيئية العاملة في الدول الإسلامية تواجه تحديات تتعلق بالتعرف على أقصر الطرق وأسهلها لتعميق وعي المجتمع وإذكاء فهمه للقضايا البيئية.

ومع ذلك، يمكن للبلدان الإسلامية أن تركز جهودها في دعم بعض المنظمات العلمية الأهلية المختارة بعناية بغية تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما من خلال تمكينها من الانخراط في أنماط التمويل القائمة، خاصة تلك التي تمنحها وترعاها الجمعيات الخيرية الإسلامية مثل الإنفاق والصدقة والوقف من أجل تنفيذ البرامج والأنشطة ذات الأهداف البيئية.

كما ينبغي أن تندرج الأنشطة المزمع تنفيذها مع العلماء في إطار استكمال الجهود الحالية للهيئات والمنظمات الوطنية والاقليمية والدولية من قبيل منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة. وعلى الصعيد القطري، يمكن للبلدان الإسلامية أن تركز على الأنظمة التعليمية الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك المساجد بالنظر إلى أدوارها في المجتمعات الإسلامية. كما ينبغي التنسيق مع الهيئات والوكالات الوطنية المعنية واستخدام كافة الوسائل المتاحة في مجال الاتصالات، فضلا عن استغلال أمثل للشبكات ذات الصلة بناء على أهداف ذات الأمد القصير والمتوسط والطويل.

5. الحج

إن طبيعة الحج وشعائره، وباعتباره ركنا من أركان الإسلام الخمسة، تمكنه من أن يؤدي دورا هاما في التواصل حول القضايا ذات الصلة بحياة المسلمين، حيث يحج ملايين المسلمين من كل حدب، وصوب مستعملين مختلف وسائل النقل، ومستعملين لكميات كبيرة من الغذاء والمياه وما يتبع ذلك من نفايات وممارسات. ولهذا فإن أداء فريضة الحج فرصة مفيدة لزيادة للوعي البيئي وفرصة للتعارف بين الشعوب والاطلاع على أفضل الممارسات في مجال احترام البيئة في الأراضي المقدسة وفي غيرها.

كما يمكّن قرار القيام بفريضة الحج من تحقيق قدر أكبر من التوافق بين كياننا البدني والروحي والمعنوي. وانطلاقا من اللحظة التي نعبر فيها عن النية لأداء فريضة الحج، يجب أن تعكس تصرفاتنا ارتباطنا بالله من خلال صلواتنا وكيفية تعاملنا مع الآخرين ومع الطبيعة ومع باقي المخلوقات في بلدنا قبل الرحيل للحج.

وقد قامت بعض الجمعيات في العالم الإسلامي بإعداد الدليل الأخضر للحج والذي يذكر الحجاج بالمسؤولية البيئية في السفر، وفي أداء المناسك، وفي تناول المياه، ورمي النفايات، والحلق بعد الطواف، ومساعدة الآخرين، وعدم التزاحم، وغير ذلك مما حث عليه الشرع الحنيف بعدو الرفث والفسوق والجدال في الحج. وكذلك بمنع الصيد في البلد الحرام، كما ينصح الدليل بتنفيذ إجراءات مماثلة في مجالي السياحة الثقافية والسياحة البيئية مع الأخذ بعين الاعتبار أنماط العيش المستدام في العالم الإسلامي.

6. التمويل، الزكاة والوقف والمؤسسات الخيرية

من شأن التمويل الإسلامي أن يضطلع بدور حاسم في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. وحري بالذكر أن التمويل الإسلامي يتمتع بإمكانات هائلة غير مستغلة بالشكل المطلوب باعتباره مصدرا كبيرا وغير تقليدي لتمويل أهداف التنمية المستدامة ومواجهة الاحتياجات في التمويل

ذات الصلة. كما يمكن لركن الزكاة إن تم تنظيمه أن يقوم بدور هام في الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. بجانب الأوقاف البيئية التي عرف التاريخ الإسلامي نماذج زاهرة في حماية الحيوانات وتطوير المساحات الخضراء وغير ذلك.

وينمو التمويل الإسلامي بوتيرة سريعة مسجلا نسبة تتراوح بين 10 و12٪ سنويًا على مدار العقدين الماضيين. وبحلول عام 2015، تجاوز حجم الصناعة 1.88 تريليون دولار أمريكي وبرز التمويل الإسلامي كأداة فعالة لتمويل التنمية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في البلدان غير الإسلامية.

7. نماذج للممارسات الفضلى في العالم الإسلامي

يعرف العالم الإسلامي مجموعة من التجارب ذات الصلة بالدين والثقافة وحماية البيئة. ونحتاج اليوم إلى تبادل التجارب وإلى ابتكار مناهج عمل جديدة في هذا المجال، والتعريف بها على أوسع نطاق، إذ يحتاج العديد من رجال الدين عبر العالم، مسلمين وغيرهم، إلى تنوير عملي حول المبادئ الإسلامية ودورها في مواجهة التحديات المتعلقة بالبيئة. ولا شك أن هناك تجارب عديدة في العالم الإسلامي وخارجه ستعمل الاستراتيجية على تيسير الاستفادة منا وتبادلها بين الفاعلين في المجال، وسنكتفي هنا بسرد بعض النماذج:

- ملتقى المدينة المنورة الذي نظم تحت الرعاية الكريمة لصاحب السموّ الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبد العزيز، أمير منطقة المدينة المنوّرة، حول البيئة من منظور إسلامي تحت عنوان « دور الخطاب الديني في حماية البيئة» وذلك يومي 10 و11 يناير 2018 بالمدينة المنوّرة، بحضور 100 داعية وخطيب وعدد من الخبراء والمختصين في حماية البيئة. وشاركت فيه الإيسيسكو بناءً على دعوة من الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية. وقد تطرق اللقاء إلى مطالبة الخطباء البدء في تنويع الخطب لتشمل مواضيع بيئية وتبسيطها للناس، وضرورة ترشيد المنظور الإسلامي في النافع والضار لحماية البيئة من خلال فقه بيئي يساعد على التوعية والتوجيه في حماية البيئة. كما تم التذكير بأن الإسلام ذم المسرفين في البيئة مطالبا بالمحافظة عليها، وتطرق كذلك إلى ضرورة استحداث محاكم متخصصة للفصل في قضايا البيئة في المملكة. وانطلقت محاور الملتقى من دلائل البيئة في القرآن والسنة النبوية، والتنمية المستدامة من المنظور الإسلامي، وكذلك الأحكام الشرعية والقوانين البيئية في الإسلام، والمسؤولية المجتمعية في الإسلام. وركز الملتقى على أهمية التوعية البيئية لأفراد المجتمع من خلال الدعاة وخطب المساجد، وربط البعد الديني في تناول القضايا البيئية، وتشجيع البحث العلمي في المجالات البيئية وعلوم الشريعة لتتماشى مع القضايا البيئية المعاصرة، مع تبني المنظور الإسلامي فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية البيئية تجاه الإنتاج واستهلاك الموارد مع التأكيد على دور التربية البيئية والتطوع في العمل البيئي وفق منظور إسلامي.
- المؤسسة الإسلامية للإيكولوجيا والعلوم البيئية (IFEES)، التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة، قامت بأنشطة هامة حول كيفية استكشاف وجهات النظر القرآنية حول الحفاظ على البيئة. وقد كان لها ذلك بفضل تعميق دراسة المصطلحات الواردة في النص القرآني حول مفاهيم من قبيل الخلافة (الأمانة) والتوازن (الميزان) والفطرة، والفساد، من خلال تقديم النص والسياق من منظور جديد. كما أنها أيضا جعلت الأئمة والدعاة يقبلون بحماس على تناول هذه المواضيع وإلقائها أمام الجمهور الذي لا يمل الاستماع إلى خطب الجمعة الملهمة حول رعاية الطبيعة وخلق الله بل يستمتع بها، وبذلك يتم إحداث تغييرات في المواقف بكل سهولة. وقد كانت للمؤسسة الإسلامية للإيكولوجيا والعلوم البيئية مشاريع ميدانية على هذا النهج في إفريقيا على الخصوص.

• تجربة اندونيسيا التي تتبنى نفس النهج، حيث يقوم بعض الفاعلين بالتعاون مع مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) بالعمل على حث الناس في جميع المناطق المحيطة بالمحميات على حماية الحياة البرية، من خلال فتوى مجلس العلماء الإندونيسي مفادها أن حماية الأنواع المهددة بالانقراض ضروري للحفاظ على توازن النظام الإيكولوجي. علاوة على ذلك، أصدر مجلس العلماء الإندونيسي أيضًا فتوى بشأن قانون إحراق الغابات من أجل استغلال الأراضي، وتقول الفتوى: «إن تسهيل عملية إحراق الغابات والمزارع وإهمالها والاستفادة منها لأغراض زراعية حرام»، وبالتالي، «فإن السيطرة على حرائق الغابات أو المزارع أمر إلزامي».

• تجربة المغرب الذي أطلق برنامج المساجد الخضراء الذي يستهدف بناء 600 مسجد خال تماما من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري باستعمال الطاقة الشمسية، وغرس جوانب المسجد، وتوفير إعادة استعمال المياه، وغير ذلك. ومن المنتظر أن تحذو حذو المملكة المغربية بلدان أخرى، قامت بالتعرف على التجربة، قصد بناء مساجد مستدامة وصديقة للبيئة.

سادساً: نحو وضع إستراتيجية حول تفعيل دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي

1. موقع المشروع ضمن استراتيجيات الإيسيسكو والمؤتمرات الإسلامية لوزراء البيئة.

احتضنت الإيسيسكو منذ سنة 2002 المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة الذي ينعقد كل سنتين في أحد البلدان الأعضاء لمناقشة قضايا البيئة والتنمية المستدامة. وخلال كل دورة يُركّز المؤتمر على قضية محورية ويعتمد وثائق إستراتيجية ذات صلة بالبيئة. وقد اعتمدت الدورات المتعاقبة للمؤتمر إستراتيجيات ووثائق وخططا لتنفيذها في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدارة الكوارث الطبيعية والطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر، إضافة إلى وثائق داعمة من قَبيل الإطار العام لبرنامج العمل الإسلامي بشأن التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، سيرا على خطى المجتمع الدولي والتعاون العالمي حول أبرز القضايا المرتبطة بالتنوع البيولوجي والتصحر والهجرة الإيكولوجية والأمن الغذائي والتلوث وتدهور الموارد الطبيعية ونقل التكنولوجيا المرتبطة بهذه الميادين.

ووعياً منها بالحاجة إلى مساهمة ثقافية ودينية في النقاشات التي غالبا ما تكتسي طابعاً تقنيا، عملت الإيسيسكو منذ عام 2000 على تطوير رؤية إسلامية وبرامج للعمل المشترك بشأن القضايا البيئية الأساسية والتنمية المستدامة، فكانت النتيجة أن صدَرت العديد من الوثائق الرسمية إلى جانب إصدارات علماء الدين والبيئة. وتساهم الإيسيسكو منذ عام 2009 بنشاط مع شركاء آخرين وخبراء وعلماء اجتمعوا في اسطنبول في إطار تطوير خطة عمل العالم الإسلامي بشأن تغير المناخ استعداداً لقمة كوبنهاغن حول تغير المناخ. وقد تم تقديم الوثيقة للأمين العام للأمم المتحدة على شكل خطط أو خطوط عريضة عن الجهود التي بذلتها مختلف الأديان خلال الحفل الذي نظم تحت إشراف تحالف الأديان والمحافظة (ARC) بقصر ويندسور في بريطانيا العظمى.

كما شكل الإعلان الإسلامي حول تغير المناخ، الذي تم اعتماده خلال المنتدى الدولي حول تغير المناخ المُنَظَّم أيضا في اسطنبول في أغسطس/آب 2015 من طرف علماء ومنظمات إسلامية غير حكومية، تتويجا آخر لمساهمة الإيسيسكو في دعم التوفيق والتقريب بين أفكار خبراء البيئة وعلماء الدين والدعاة البارزين في المجتمع المدني والفاعلين من المجتمع المدني في هذا الميدان. وقد قدم رئيس المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة إعلانا إسلاميا حول حماية البيئة والتنمية المستدامة خلال مؤتمر المناخ 21 المنعقد في باريس عام 2015. كما عملت الإيسيسكو خلال مؤتمرات المناخ الموالية على الانخراط في الأشغال الرسمية والموازية بالتعاون مع شركاء مختلفين موازاةً مع تنفيذ الأنشطة السنوية لخطة عمل الإيسيسكو حول دور رجال الدين في التربية البيئية والاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية.

وقد اختار المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة لدورته الثامنة المزمع عقدها في المغرب خلال أكتوبر/تشرين الأول 2019، موضوع «دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة» عنواناً. كما عقد المكتب التنفيذي للمؤتمر اجتماعه في مقر الإيسيسكو بالرباط في أبريل 2019 لمناقشة جدول أعمال المؤتمر ووثائقه التي من أبرزها هذه الاستراتيجية:

- مشروع إستراتيجية تفعيل دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي؛
- مشروع إنشاء شبكة إسلامية للعمل البيئي والتنمية المستدامة؛
- مشروع وثيقة توجيهية بشأن تعزيز دور الشباب والمجتمع المدني في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

2. مشروع استراتيجية تفعيل دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي

أ) مقدمة : الأهداف والمضامين

تصبو الاستراتيجية إلى توفير إطار للعمل البيئي وإلى تنسيق وتكامل الجهود القائمة على الدين والإدارة البيئية والعلمية والتقنية والقضائية والمؤسسية في العالم الإسلامي. كما ستشد انتباه العالم الإسلامي إلى مكانة دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير برامج وآليات عمليةً لتحسين المبادرات المحلية والعالمية لحل الأزمة الإنسانية والبيئية على مختلف الأصعدة.

ويمكن تفصيل ما سبق في الأهداف المختلفة التالية:

- إبراز وجهة النظر الإسلامية بخصوص حماية البيئة والتنمية المستدامة من النظرية إلى التطبيق؛
- تقديم نظرة شاملة حول الروابط القائمة في المجال بين إدارة الأعمال البيئية والعوامل الثقافية والبيئية من حيث إعدادها وتنفيذها في العالم الإسلامي
- إظهار الأفكار والجوانب العملية المشتركة بين المنظور الإسلامي والاتفاقيات والتوجيهات الدولية على جميع المستويات.
- تسليط الضوء على الإمكانات الحقيقية لإسهام العالم الإسلامي في تعزيز حماية البيئة واستدامة التنمية في العالم.
- التعريف بالممارسات الميدانية الفضلى في بعض البلدان الأعضاء.
- التعريف بسبل تفعيل دور التربية البيئية والثقافية والدينية في تحقيق نتائج أفضل في هذا المجال.
- اقتراح برامج وأدوات لتحسين دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي.

كما ستقدم الاستراتيجية :

- لمحة عامة عن المنظور الإسلامي بشأن حماية البيئة والتنمية المستدامة مع مراعاة النص (القرآن والسنة) والممارسات المنبثقة من التراث الإسلامي.
- أحدث التقنيات وأفضل الممارسات في العالم الإسلامي فيما يتعلق بالربط بين إجراءات الإدارة البيئية والعوامل الثقافية والدينية من حيث إعدادها وتنفيذها. وسيشمل ذلك كافة الجهات الفاعلة (المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص والمساجد ومراكز التعليم الإسلامية والتعليم الجامعي والبحث...) مع تحليل مقارن مع التشريعات والممارسات الدولية.
- الرؤى المشتركة وجوانب التكامل العملي بين المنظور الإسلامي والاتفاقيات والتوجيهات الدولية على جميع الأصعدة في تحديد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتستهدف استراتيجية العالم الإسلامي بالأساس تحسين الجوانب الثقافية والدينية البيئية في برامج المجتمع المدني بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في القطاعين العام والخاص. وسيشمل ذلك مقترحات حول التصورات والآليات الكفيلة بتحسين دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي بحلول عام 2030.

ب) تحسين الإجراءات ذات البعد الديني على المستوى الوطني

هناك حاجة إلى ابتكار أساليب عمل تقوم بتفعيل الوسائل المتاحة وفقًا للقوانين والشروط والإمكانات المالية قصد الرفع من مستوى أداء المؤسسات ذات الطابع الديني في الدول الإسلامية.

1. العلماء والدعاة والخطباء : فتاوى، خطب خضراء، وغيرها.

التحديات البيئية هي موضوع جديد في فهم الإنسان واهتماماته العلمية. ومع ذلك، فإنها تتناسق مع الإجابات الأساسية ذات الصلة حول تحديات الحفاظ على البيئة في النصوص الدينية (القرآن والسنة). لذلك، من الضروري تعزيز قدرة الفهم والتواصل البيئي لدى العلماء والأئمة المسلمين، وكذلك خطباءنا وقادة المجتمع، من خلال تبسيط فهم أشمل للبيئة وقضية التنمية المستدامة. ويحتاج النشطاء والأكاديميون الذين يفهمون الحفاظ على البيئة إلى التعاون مع المفتين والعلماء وكذلك الدعاة والخطباء. ويمكن تبني أفضل الممارسات القائمة في العالم الإسلامي ، مثل كتابات الجمعيات البيئية والخطب الخضراء وأعمال المجلس الإندونيسي للفتاوى مثلاً، والتي تتضمن عناصر من التعاليم الإسلامية حول أفضل طريقة لرعاية الأرض.

ويحتاج الجمهور العام في المدارس والمساجد ومحافل الثقافة إلى التنوير في محاولة لفهم العلاقة بين النصوص والأحكام وقضايا البيئة التي تتم قراءتها في هذا الكون. كما يحتاج العلماء والمفتون إلى إصدار فتاوى تدعم الاستدامة البيئية وجهود التنمية المستدامة، وتزويد المساجد بالخطب ومواد الإرشاد، التي تحمل رسالة أخلاقية حول البيئة والعناية بالتنمية المستدامة.

2. التربية البيئية في المدارس القرآنية

تحتاج التربية البيئية أيضًا إلى تفعيل حضورها في المدارس النظامية والمدارس القرآنية الخاصة. ويحتاج المعلمون إلى التنوير وتقوية البرامج البيئية القائمة في المدارس، مع إعطاء أمثلة على الإجراءات البيئية للطلاب. كما أن هناك حاجة إلى إقامة مسابقات وجوائز لأنشطة المدارس الخضراء، والتي تستند إلى المؤشرات القائمة على قدرة المدرسة على اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن الرعاية البيئية، على سبيل المثال: توفير الطاقة، إدارة النفايات، زراعة الأشجار، الحفاظ على النظافة والصرف الصحي، إعادة تدوير النفايات، إلى جانب توفير المادة التعليمية حول أهمية حماية البيئة وإدماجها في المناهج الدراسية الحالية.

3. بناء القدرات للأئمة والمرشدين

للأئمة والخطباء والمرشدين خلفية عن العلوم الدينية بصفة عامة. لكنهم يحتاجون لوسائل إضافية لتعزيز الوعي بالبيئة من خلال تدريبهم في الندوات وورش العمل القصيرة الأجل فيما يتعلق بأساسيات البيئة والمشاكل البيئية الرئيسية وسبل الحفاظ على البيئة. ويتم ذلك عن طريق الاستدلال بالآيات القرآنية وسنة النبي صلى الله عليه وسلم في بث روح الوعي البيئي في مجتمعاتهم والحفاظ على التوازن والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

4. العمل الأكاديمي والبحث على المستوى الجامعي

هناك دراسات أكاديمية متعددة تتعلق بتوجيهات الحفاظ على البيئة في النص الديني داخل العالم الإسلامي وخارجه. ومن الأمثلة على ذلك الدراسة التي أجرتها جامعة هارفارد: الإسلام والبيئة، بجانب العشرات من الكتب المماثلة التي نشرت في البلدان الإسلامية. هذه الجهود الأكاديمية تحتاج إلى تجميع في

مؤسسة أو موقع خاص على المستوى الجامعي. ومن بين المقترحات المهمة التي يجب العمل عليها هو إعداد موسوعة للإسلام والبيئة، حيث يتم منح الباحثين الفرص والتسهيلات لعقد مؤتمرات لمناقشة الموضوعات البيئية والدينية؛ وخاصة رؤية الإسلام للموضوع. ويمكن أن يتم التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المانحة، على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الإيسيسكو ، الصندوق العالمي للطبيعة، والمؤسسات الخيرية والوكالات ذات الصلة. ويجب أن تكون هذه المصادر العلمية قابلة للوصول والاستعمال - من خلال مواقع الويب أو التطبيقات - بشكل مفتوح ، بلغات مختلفة ويمكن فهمها في كل بلد من بلدان العالم الإسلامي. كما يمكن للأكاديميين أيضًا تطوير وترجمة وتعديل الكتب والأدوات التعليمية ذات الصلة للحصول على أفضل الممارسات والإرشادات الخاصة بالحماية البيئية.

5. الإعلام البيئي القائم على الخطاب الديني

العالم الإسلامي لديه قاعدة إعلامية قوية للغاية. فهناك عدد لا يحصى من وسائل الإعلام الإسلامية القائمة على الإنترنت أو الصحف والإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام الاجتماعية وغيرها بجانب خطب الجمعة والعيدين وأثرهما التربوي والإعلامي. ويمكن بث الإجراءات البيئية من خلال هذه الوسائط وأيضًا من خلال الوسائط الجديدة الموجودة بها. من الضروري أيضًا استهداف كل الأجيال، وخاصة جيل الألفية، من خلال وسائط جديدة. ويمكن للمنظمات غير الحكومية القائمة على المعتقدات الدينية التعاون من أجل استخدام وسائل الإعلام لنشر الممارسات والمعارف الجيّدة القائمة على الاعتدال في فهم النصوص وتفعيل معانيها. كما يمكن تنفيذ برامج تعاونية، مثل جهود نشر برامج الحج الأخضر أو المساجد الخضراء، التي أبانت عن نجاح في العديد من الدول.

6. تشجيع المنظمات غير الحكومية من خلال الأعمال الدينية

يمكن أن تشارك المنظمات غير الحكومية بشكل عملي في تفعيل التعاون على الأنشطة على المستوى الشعبي والرسمي. وهذا يفرض على المنظمات غير الحكومية أن تتعامل من خلال القيم الثقافية العامة التي يقتسمها المجتمع دون تعصب ديني أو عرقي أو مصالح سياسية.

وقد تمكنت عدة منظمات غير حكومية قائمة على البعد الديني من التعاون بفعالية مع منظمات أخرى غير حكومية غير قائمة على أساس ديني على مشاريع ميدانية يقبلها المجتمع كله ويتعاون عليها. ويمكن قبول المقاربات والإجراءات البيئية المشتركة بسهولة إذا كان هناك تقدير متبادل وكانت القدرة على إقناع الناس بسرعة من خلال توجههم الثقافي وانتماءاتهم الاجتماعية.

7. المساجد الخضراء والحج الأخضر

يمكن للمسجد الأخضر والحج الأخضر أن يعملا بشكل متوازٍ، لأن التحضير للحج يتم عادةً في المساجد أو أماكن العبادة التي يمكن أن تشرح بسهولة أفضل السبل للحفاظ على البيئة. ويمكن لحكومات الدول الإسلامية أن تشجع على هذا الجهد، بحيث يمكن للعمل البيئي أن يتم على المستوى الفردي وعلى مستوى المجتمع وكذلك مع المساجد ووكلاء الحج. وقد تم في تجارب سابقة تطوير بعض التطبيقات، على سبيل المثال تطبيق Greenhajj أو i-Umrah ، والذي يشجع على ممارسة تقليل السفر إلى مكة المكرمة وما يرتبط بها من انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة - عن طريق القيام بعمرة بدل لفائدة العمل البيئي.

8. التمويل الإسلامي وتيسير المشروعات الصغيرة

الاقتصاد الإسلامي هو نظام يشجع ويدعم جهود التنمية المستدامة. وترتبط ميزة الاقتصاد الإسلامي بحقيقة أن الإدارة المالية الإسلامية تهدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة في الحفاظ على الأسس الخمس لتوازن واستمرار الحياة الإنسانية. وبالتالي ستكون أداة الاقتصاد فعّالة كميسّر لتوجيه إدارة الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية. ويعتمد الدعم المالي الإسلامي على القطاع الحقيقي الواقعي، ويحظر الربا ويشجع على اتخاذ إجراءات ملموسة بجهود تعاونية، بهدف رفاهية الإنسان من خلال تنظيم موارد الأرض على أساس التعاون والمشاركة. ذلك لإن الموارد الطبيعية محدودة ويجب إدارتها في إطار متوازن، وبالتالي فإن أحد الجهود المالية الإسلامية في العالم الإسلامي هو إدارة الموارد الطبيعية من أجل تخفيف حدة الفقر، في إطار مصلحة المكونات الطبيعية كلها من إنسان وحيوان ونبات ومحيط مادي في الماء والهواء والتربة وغيرها، كإرث مستدام يجب أن تتمتع به الأجيال المقبلة. ويمكن أن يستجيب التمويل أيضًا للجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجهود العادلة في بناء اقتصادات المجتمع، حيث يمكن حشد جهود تعبئة التمويل الإسلامي، بما في ذلك الزكاة وعمل الإحسان والصدقات، لتحقيق الأهداف البيئية المتعلقة بالفقر والهشاشة الاجتماعية، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة.

9. تحسين الأوقاف لحماية البيئة والتنمية المستدامة

تعتبر الزكاة والأوقاف من الأدوات البارزة لتمويل القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها. وهذا من شأنه أن يعمل على سدّ الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتخفيف التفاوتات في المجتمع كما يساعد في التخفيف من حدة الفقر وكذلك توفير الشروط لتمكين اقتصاد الأمة.

وتفيد الدراسات بأن الوقف هو الأداة الخيرية الأكثر قيمة وقوة وتنظيماً في الدول الإسلامية. فهناك الآلاف من مؤسسات الوقف حول العالم التي قدمت الكثير من الدعم في مجالات:

- التعليم: إنشاء المدارس والجامعات، وتعليم القرآن وعلومه ؛ رياض الأطفال،..
- القطاعات الصحية: العيادات والمستشفيات والعم المباشر للمرضى
- أماكن العبادة: المسجد ، المصليات،..
- دور الأيتام والمسنّين والخيريات العامة.

ويمكن أن تكون الأوقاف أكثر إبداعًا في تنفيذ واختيار مشاريعها، مثل توفير المياه النظيفة، أو الحفاظ على الأراضي العامة التي يمكن أن تعمل كمناطق للزراعة وغرس الأشجار المثمرة أو الغابوية. ويجب تطوير الوقف وترجمته على نطاق أوسع طالما أنه يتعلق بمبادئ المنفعة العامة في التنمية انسجاماً مع أحكام الشريعة.

10. الزكاة ، الإنفاق ، والصدقة

يجب مراجعة بعض مبادئ أهداف التنمية المستدامة في السياق الإسلامي للموضوع. كما يجب إعادة التفكير في خطط التمويل الإسلامي مثل الزكاة، والإنفاق، و الصدقة وغيرها من الجهود القائمة في المجتمعات الإسلامية. ويؤكد القرآن والسنة النبوية (ص) على حقوق الفقراء، ويلزم المسلمين بإنفاق ثروتهم وترويجها وعدم تجميدها وأداء حقوق الفقراء فيها. وهناك مفهوم الصدقة الجارية في حياة الإنسان وبعد موته، في الحديث النبوي الذي شجع توجه المسلمين الأثرياء والمتوسطين على حد سواء في تاريخ الإسلام للمشاركة بنشاط في البناء أو التبرع للمساجد ودور الأيتام والمدارس / Mada-rasah للتعلم والمستوصف والمستشفيات والنوافير والآبار وبيوت الضيافة لراحة المسافرين ، وزراعة

الأشجار. كما تم إنشاء مستشفيات حيوانية لرعاية الطيور المهاجرة المريضة ، مثل اللقالق ، وتم تغطية نفقاتها بواسطة الأوقاف و الزكاة وغيرها.

11. ممارسات الديانات الأخرى على المستوى الوطني

يجب ألا ننسى أن الأديان الأخرى تتواجد داخل الدول الإسلامية بشكل متفاوت ويمارس معتنقوها شعائرهم بما فيها من سلوك تجاه البيئة والعمل الاجتماعي وغير ذلك. وهذا يمكّنهم من أن يشاركوا أو يبذلوا أنشطة موازية في تضافر الجهود نحو الحفاظ على البيئة على مستوى المجتمع الوطني والدولي وفق معتقداتهم. ومن الضروري أيضًا توفير التسهيلات للتعلم وتبادل التجارب بين المسلمين وغيرهم في الأعمال البيئية، حيث قد يكون أتباع الديانات الأخرى أفضل في جهودهم للعمل في أنشطة معينة للحفاظ على البيئة: ذلك لأن التنوع الحيوي والتنوع الثقافي والديني ينبغي الاستفادة منه و تشجيع الجميع على الدخول في حوار إيجابي وخلاق بين أعضاء الديانات والثقافات المختلفة للاستجابة للمشاكل البيئية.

12. الثقافات المحلية وإجراءات حماية البيئة

تعتبر الثقافات المحلية أساسا قويا في تنفيذ الإجراءات البيئية. ويمكن استكشاف كل ثقافة من خلال إعادة الاهتمام بالإرث المتعلق بالحكمة المحلية وعلاقة الإنسان بالطبيعة. على سبيل المثال في عالم الحفظ المعروف باسم «حمى» و «حريم» في الشرق الأوسط، أو الغابات المحظورة والأنهار المحظورة في سومطرة، ستكون قادرة على المشاركة للمساعدة في مخطط الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والوصول إلى أهداف التنمية. ويمكن هنا أن نسوق الأمثلة بالحمى الذي كان قائماً حول المدينة المنورة في عهد الخليفة عثمان بن عفان وأحكام الحج والتعامل في الحرمين والتي تعكس المبادئ الأخلاقية للرعاية التي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم للمجتمع المسلم. وهناك مجموعة متنوعة من أشكال المناطق التي يحفظها المجتمع بثقافته التنموية الموروثة في شعوب العالم الإسلامي مثل مناطق حريم ، حوطة ، أكدال ، مهجر ، قروق ، عادات ، دفيست ، مزارات ، كرامات. وتشمل هذه التدابير في بعض الأحيان أسس الحفظ الموروثة من المجتمعات الدينية السابقة، والتي تعتبر متوافقة مع التعاليم الإسلامية.

13. الشبكات الوطنية وتبادل أفضل الممارسات

يمكن تعبئة جهود الشبكات الوطنية المتعلقة بالأنشطة البيئية العالمية والمحلية من خلال توفير الدعم وتيسير التعاون، بما في ذلك المساهمة في تعزيز العلاقة مع المؤسسات الدينية. وتتطلب ذلك الاطلاع على المسائل الفنية المتعلقة بالتدبير المباشر والملائم للتعاون التقني والقانوني والمؤسساتي. وفي العالم الإسلامي بأسره تقريبًا ، طورت منظمات البيئة على الصعيدين الوطني والمحلي على حد سواء آليات التواصل والعمل سويًا لتسريع الإجراءات البيئية. وهناك أيضاً حاجة لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة من خلال الشبكات، كما يمكن لهذا التآزر الشبكي الوطني أن يشكل تحالفات للعمل الجماعي.

14. تخصيص جوائز لأفضل الممارسات القائمة على أساس ديني

يجب أن تكون هناك مؤسسات حكومية تقدم الدعم التقديري للأنشطة البيئية على المستوى الوطني، وعلى مستوى العالم الإسلامي كله إن أمكن، بل على المستوى العالمي إن تيسر ذلك. ويمكن لمؤسسات مثل الإيسيسكو أن تلعب دوراً نشطاً في المبادرة العالمية مثل منح جوائز لمواطنين أو منظمات بارزة قدمت مساهمة حقيقية في تنمية البيئة وحمايتها في العالم الإسلامي وغيره.

ج) الإجراءات المؤسسية على المستوى الإسلامي والدولي

1. الانفتاح على المنظمات الدولية والتشريعات البيئية العالمية.

يحتاج تفعيل العمل البيئي المشترك إلى الاستفادة من التجارب والمؤسسات والتشريعات الدولية السابقة في مجال التنسيق مع المؤسسات القائمة على أساس ديني داخل العالم الإسلامي وخارجه. وعلى سبيل المثال نحتاج للتعاون مع «بادرة الأديان من أجل البيئة» لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي ورد ذكرها في خلفية هذه الوثيقة.

ويمكن تفصيل هذه الجوانب في الوثائق التنفيذية للاستراتيجية، وما قد يترتب عنها من الأنشطة في توصيات المؤتمر الثامن لوزراء البيئة، ويمكن أن تكون أيضًا على مستوى خاص بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

2. الحوار بين المؤسسات القائمة على أساس ديني في العالم الإسلامي.

لتعزيز هذا الإجراء، هناك حاجة إلى تسهيل المنتديات لتبادل الأفكار والآراء وكذلك أفضل الممارسات بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات القائمة على أساس ديني في البلدان الإسلامية ، وخاصة في جهود إجراءات المحافظة على البيئة القائمة على الإسلام. يمكن أن تشمل هذه الأنشطة ورش عمل أو حلقات دراسية تشارك فيها المنظمات غير الحكومية و الأكاديميون وممثلو مختلف المؤسسات التي تشارك في الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة أو أهداف التنمية المستدامة. وسيكون تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في غاية الأهمية بالنظر في ملاءمة العمل البيئي في البلدان أو الجهات التي لديها أوجه تشابه.

3. حوار الأديان (المنظور الإسلامي والقواسم المشتركة)

الحوار بين الأديان الذي يتناول التحديات البيئية هو أداة عمل لضم الجهود في المجتمع الإنساني لأن القضايا البيئية تشكل تحديًا مشتركًا، ولا تفرق بين الدين والثقافة والعرق والأمة. لذلك، يجب تفعيل الحوار بين الأديان كوسيلة لتعزيز روح العمل الجماعي والتسامح، وخاصة في النظر إلى المستقبل المشترك. كما يجب التركيز على الحوار بين الأديان داخل مختلف البلدان الإسلامية، بتناول مشترك للمواضيع الحالية والدروس المستفادة من أعمال الإدارة البيئية الناجحة.

4. دليل مبادئ توجيهية لتفعيل العمل المشترك القائم على أساس ديني.

تعتبر فكرة إصدار دليل توجيهي يعرف بأهمية العمل المشترك في هذا المجال وسبل تحسينه، من الوسائل الموحّدة للجهود وأساليب العمل. وذلك عبر توفير القيم والمعايير المهمة لإجراءات قاعدة العمل المعتدل على أساس ديني، وكذلك توجيه الجهود المبذولة على نطاق واسع بين الدول، وتحتاج عادة إلى إرشادات تضبطها بناءً على هذه المبادئ التوجيهية. كما يجب التأكد من أن الأنشطة المنفذة مرتبطة بالعمل البيئي على أساس ديني، أو تتعلق بالثقافة المحلية والقدرة على المساهمة في الأنشطة التي تتماشى مع الأهداف الوطنية والعالمية. يمكن تصميم المبادئ التوجيهية على أساس الدروس المستفادة من التجارب السابقة، ويمكن تشجيع المؤسسات المهتمة كالإيسيسكو على نشرها ونشرها.

5. التعاون في بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات

الوضع العام للعمل البيئي يفرض عل العلماء والمثقفين والناشطين في مجال البيئة التعاون لتوحيد الجهود وتآزر الموارد، لتيسير أفضل الطرق والمناهج لبناء القدرات. ويمكن الانطلاق من الحوار بين المؤسسات القائمة على أساس ديني من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات لإيجاد نموذج مناسب للعمل يمكن اعتماده من قبل المهتمين بتنفيذه في بلدهم.

يمكن بعد ذلك ׳صدار ونشر برنامج العمل السنوي لبناء القدرات على المستوى الشعبي حيث يمكن لفعاليات المجتمع كلها تنمية قدرتها بالمعرفة الجديدة والتعلم المشترك والتنوير في النظرة إلى الطبيعة وفقًا للمنظورات الإسلامية أوالمبادئ الدينية أوالثقافية الأخرى من أجل التنمية المستدامة.

6. الشبكة الإسلامية للعمل البيئي والتنمية المستدامة.

تحتاج الدول الإسلامية إلى القيام بدور نشط في العمال البيئي على المستوى الدولي، والتي في النهاية ستساعد الكثير من الناس على تطوير فهمهم للبيئة والعناية بها. من الضروري أيضًا تنشيط الشبكات القائمة بين المسلمين أنفسهم والأديان الأخرى. يمكن استكشاف العمل البيئي أيضاً من الثقافة المحلية التي لا يمكن التخلي عنها بدعوى أنها تعتبر غير متسقة مع العصر، أو مهجورة بسبب الوسائل الحديثة التي لم تعد توفر مساحة لتلك الثقافة وستعمل توصيات المؤتمر على دراسة وثيقة تأسيس هذه الشبكة.

وستعمل الخطط التنفيذية لهذه الاستراتيجية على تفصيل الجوانب المنهجية والإجرائية الخاصة بكل مشروع أو اقتراح في إطار التعاون المشترك بين المؤسسات والفاعلين الميدانيين في الدول الأعضاء وغيرهم.

خاتمة:

عمدت هذه الدراسة إلى سبر أغوار الروابط التي تجمع بين الدين والثقافة والبيئة والتنمية المستدامة وسبل صياغة استراتيجية لتفعيل أثرها في واقع العالم الإسلامي. وقد سعت الدراسة ما أمكن لتوضيح إمكانية مساهمة الدين والثقافة في حماية البيئة والحفاظ عليها وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك انطلاقا من قناعة راسخة مفادها أن الدين والثقافة يؤديان دورا أساسياً في تشكيل المجتمعات ليس عبر تأثيرهما المباشر على السلوك الإنساني وحسب، بل من خلال تأثيرهما أيضا على القواعد والمعايير والقِيم الرسمية وغير الرسمية والخطابات العامة.

وعلاوة على ذلك، عملتْ الدراسة على توضيح كيف أن القرآن أثر في قلوب أتباعه وعقولَهم منذ نزول الوحي وأغنى تصور قارئه للكون ولنفسه، وشكل بذلك عدسة صافية تمكن المرء من إلقاء نظرة جديدة وأكثر وضوحا إلى الطبيعة ومن التفاعل بشكل وظيفي وحذر ومسؤول معها ومع كل ما يحيط به.

فمن المنظور القرآني، تعتبر البيئة أمانة لدى الإنسان بصفته خليفة لله في الأرض. غير أن البشر ليسوا سادةً على الأرض والعالم، حيث لا يمكنهم التصرف بشكل عشوائي في أي شيء يوجد تحت تصرفهم. وفي لأن الإنسان مسؤول عن أفعاله على وجه الأرض ومحاسب عليها.

وقد تم اعتماد الأبعاد البيئية لجدول أعمال 2030، تم النظر في إمكانية تفعيل المؤسسات ذات البعد الديني في العالم الإسلامي، كي تتمكن الدول الأعضاء من تطوير اقتصاديات قوية وشاملة وخضراء ومستدامة بناء على مبادئ المشاركة والتعاون، وعلى إجراءات وحوافز بديلة لتحقيق النمو والرفاه. ومن شأن هذه الأبعاد أن تلعب دوراً بارزا في التربية على أنماط حياة وسلوكيات أكثر استدامة من أجل تحقيق استهلاك وإنتاج مستدامين.

وهكذا يمكن للدول الأعضاء، تحسين أداء استراتيجياتها القطاعية في الحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، والقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد والتحديات ذات الصلة مثل حقوق المرأة والشباب والأقليات وحق الجميع في الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتصدي لقضايا التمييز والفوارق الاجتماعية والهجرة والعنف وغير ذلك مما يتصل بأهداف 2030. كما يمكن الأعضاء تطوير حلول مبتكرة قائمة على الطبيعة المحلية وتعزيز احترام المعارف التقليدية والتنوع الثقافي وممارسة الإدارة البيئية وواجب الرعاية، وكذا بناء أخلاقيات المواطنة العالمية والمحلية وتعزيز الحوكمة والتسامح والوفاق وبناء مجتمعات أساسها الأمن والاندماج والسلم، وفق ما دعا إليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2016.

ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تعرف خططاً تنفيذية في كل مجال أو نوع أو مجموعة من المؤسسات ذات الطابع الديني، وعلى رأسها تأسيس الشبكة الإسلامية للعمل البيئي المشترك القائم على الممارسات الدينية.

وفي الختام، نود القول أن هذه الاستراتيجية تروم الجواب الميداني عن السؤال الكبير القائل: ما فائدة البحث العلمي والتنظير القانوني والبناء المؤسساتي إذا كان الإنسان المشرف على التنزيل الميداني يغض

طرفه عن الحقائق العلمية والعقوبات القانونية والالتزامات المدنية، خصوصاً في غياب أو ضعف الوازع الأخلاقي أو الثقافي أو الديني، وضمور الروح الوطنية وعرى الانتماء للأمة وللأخوة الإنسانية.

إن مثلث التقانة والتشريع والتربية هو الإطار الأساسي لمعرفة مكونات رصيد البيئة بالعلم، وصياغة حاجاته القانونية والمؤسساتية بالتشريع، واحترام سلوك المواطنة البيئية بالتربية الدينية والمدنية على السواء. إننا نحس أن الهوية التربوية للنوع البشري تتوحد اليوم تحت مظلة المستقبل البيئي المشترك، لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، خدمة للأجيال الحالية واللاحقة، في ظل التلاقح الحضاري المطلوب بين شعوب الأرض على اختلاف الأديان والثقافات والظروف البيئية الحاكمة للتحول الإيكولوجي المطلوب.

﴿ **ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِن بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ** ﴾ (يونس : 14).

صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله.